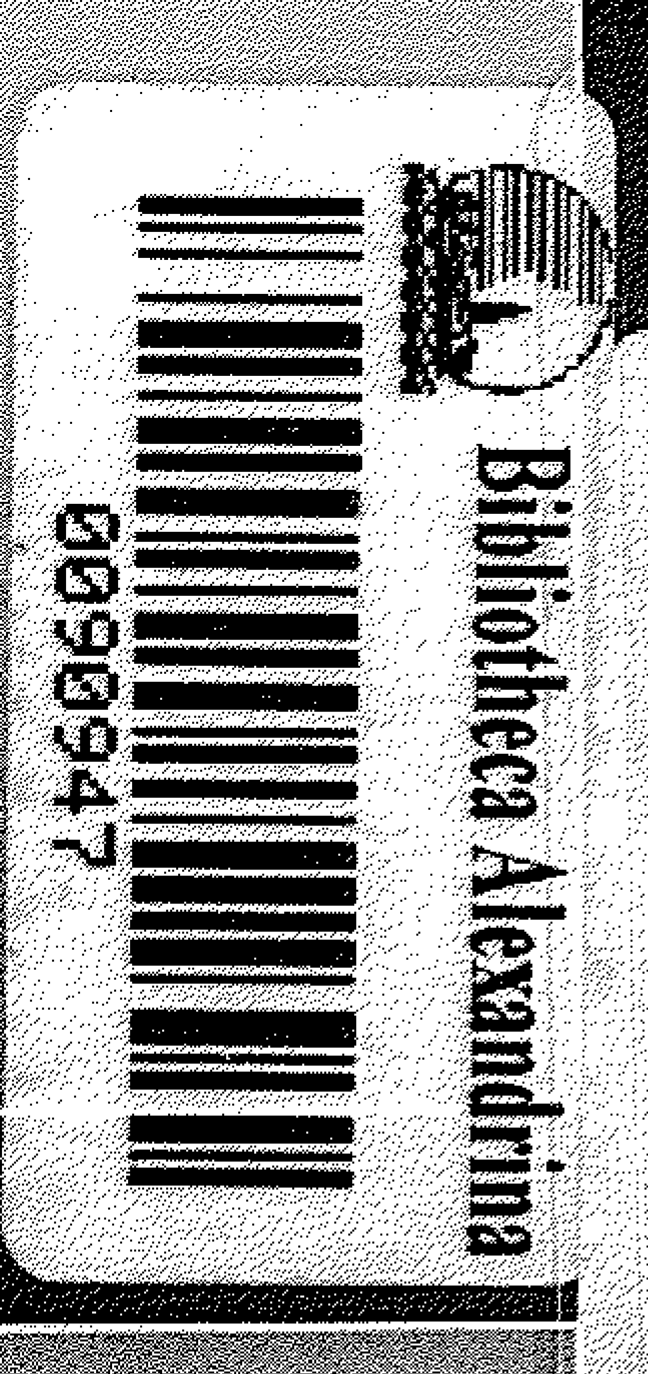
MESC مركز دراسات الشرق الاوسط

عملية السلام في الشرق الاوسط

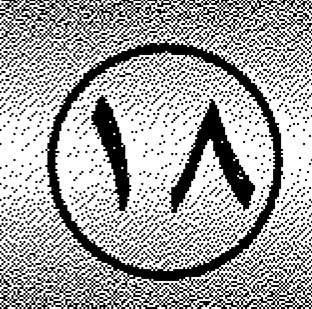
وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني

جواد الحمد



دراسات

(١٨)



التعريف والأهداف

مركز دراسات الشرق الأوسط
تأسس بتاريخ ١٠/مارس ١٩٩١
عمان - الأردن

المدير العام
جواد الحمد

مركز دراسات الشرق الأوسط هو مركز علمي متخصص في إجراء البحوث والدراسات والاستشارات، وعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث العلمية بمنطقة الشرق الأوسط.

ويبذل جهوده في دراسة: الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوراته المستقبلية، وعملية السلام في المنطقة، والتحولات في المنطقة العربية والإسلامية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية)، والشرق الأوسط في النظام الدولي والعلاقات الدولية (سياسياً، إقتصادياً، اجتماعياً، فكرياً، واستراتيجياً).

ويقوم المركز بإنجاز هذه البحوث وفق المنهج العلمي الموضوعي، ويتعامل بانفتاح وبما يحقق أهدافه على كل الأفكار والمستجدات والتوجهات الفكرية والسياسية في العالم.

ويهدف المركز في برامجه إلى تحقيق ما يلي:

- توفير الدراسات وتقدم الاستشارات التي تساعد في تطوير الأردن وتنميته في كافة المناحي، وخدمة المنطقة العربية وتدعيم استقلالها.
- العمل على توعية المثقفين الأردنيين والعرب والمسلمين بآخر التطورات والتحولات في المنطقة والعالم، وإيجاد مناخ ثقافي يخدم مصالح الوطن والأمة.
- توفير المعلومات الدقيقة والعلمية للباحثين، ورعاية المبدعين منهم.
- الإسهام في التنمية الثقافية والفكرية والسياسية في الأردن والمنطقة.

ويعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال خمس وحدات عمل، هي:

وحدة البحوث والدراسات، وحدة العلاقات العامة، وحدة التوزيع والنشر، وحدة الندوات وحلقات البحث، وحدة السكرتاريا

عملية السلام في الشرق الأوسط

وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني

الطـبعة الأولـى
عمّان - مارس ١٩٩٦

تطلب منشوراتنا من

• مركز دراسات الشرق الاوسط
ص.ب ٢٠٥٤٣ - عمان (١١١١٨) - الأردن
هاتف ٦١٣٤٥١ ـ فاكس ٦١٣٤٥٢

• دار البشير للنشر والتوزيع
ص.ب ١٨٢٠٧٧- عمان (١١١١٨) - الأردن
هاتف/٦٥٩٨٩١ - فاكس ٦٥٩٨٩٣

عملية السلام في الشرق الأوسط

وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني

جواد الحمد

دراسات (١٨)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٦/١/١٢٩)

رقم التصنيف : ١٧ر٣٢٧

المؤلف ومن هو في حكمه : جواد الحمـــــد

عنوان المصنف : عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني

رؤوس الموضوعات : ١- السلام - الشرق الأوسط

رقم الإيداع : (١٩٩٦/١/١٢٩)

الملاحظات : مركز دراسات الشرق الأوسط

* تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المحتويات

الموضوع

التقديم ٧

المقدمة ٩

الفصل الاول: عملية السلام في الشرق الاوسط ١٥

القسم الاول: الصراع وعمليات التغيير في المنطقة ١٥

القسم الثاني: أبعاد عملية السلام وأهدافها ومستقبلها ٢٠

الفصل الثاني: اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني

تمهيد ٤١

القسم الاول : نظرات عامة في الاتفاق ٤١

القسم الثاني : قراءة وتحليل في بنود إعلان المبادئ في أوسلو ٥٤

القسم الثالث: انعكاسات الاتفاق على القضية والشعب الفلسطيني ٦٧

الفصل الثالث: المعاهدة الاردنية ـ الإسرائيلية ٧٣

المدخل ٧٥

القسم الاول: الدوافع والانعكاسات والخطوط العامة في المعاهدة ... ٧٩

القسم الثاني: قراءة في أهم مواد المعاهدة ونتائجها ٨٣

مكاسب كل من الأردن وإسرائيل في المعاهدة ٩٢

تقديم

حرصاً من مركز دراسات الشرق الاوسط على توفير المعلومة والتحليل المركّز للباحثين والسياسيين العرب، فقد قام بنشر هذه الدراسة المركزة حول عملية السلام وتطبيقاتها حتى نوفمبر ١٩٩٥.

ويأمل المركز بنشره لهذه الدراسة أن يقدم إثراءً جديداً لفهم الباحثين والسياسيين لطبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في المنطقة، وانعكاساتها على مستقبل الأجيال واستقلال الأمة وسيادتها.

ورغم حرصنا على موضوعية العرض والتحليل فاننا نرحب بكل توجيه أو نقد أو تعديل أو تصحيح للطبعة الثانية من هذه الدراسة من كل الزملاء المهتمين، كما نرحب كعادتنا بالاسهامات العلمية للباحثين والكتّاب التي تتفق والمنهجية العلمية المتعارف عليها وتقع ضمن دائرة اهتمامات مركزنا، ونخص بالذكر ما يتعلق بعمليات التحول الجارية في الشرق الأوسط وانعكاساتها المستقبلية على الصعيدين الشرق أوسطي والدولي.

المدير العام

جواد الحمد

ديسمبر- ١٩٩٥

المقدمة

تعد هذه الدراسة مادة مركّزة أساسية في فهم عملية السلام في الشرق الأوسط، سواء من حيث أسسها وتوجهاتها أو من حيث نتائجها وانعكاساتها، كما تقدم تصوراً عاماً عن موقع عملية السلام في طبيعة الصراع الجاري في المنطقة، ولئن كانت هذه الدراسة هي خلاصة لدراسات عدة تمت على مراحل مختلفة، كما تمت على جوانب متعددة منها أيضاً، غير أنها حاولت تناول جوانب العملية بنوع من الشمول المركز ، كما اعتمدت الدراسة على خلفية أساسية عامة لدى القارئ، ويمكن أن نقول بأنها قاعدة معلومات كما هي قاعدة تصور وتحليل لعملية السلام وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.

وقد حرصت الدراسة على تقديم المعلومة والتحليل وفق المصادر الأساسية لعملية السلام ووثائقها المنشورة، كما حرصت على المنهجية العلمية الملتزمة بقدر كبير من الموضوعية ما أمكن ، وما ورد في طياتها من تعبيرات أو توصيفات أو تشخيصات إنما كان نتاج دراسة وتعمق وتفاعل مع الحدث ومقدماته ونتائجه. إضافة إلى التفاعل مع مصالح الأطراف الفاعلة فيها والمستهدفة على حد سواء.

ولم يكن ذلك نابعاً من رؤية شخصية أو موقف محدد تجاه العوامل المشكِلة لعملية السلام، كما ينبغي أن يشار إلى أن هذه الدراسة تنطلق في بعض جوانبها من المصلحة العربية الإسلامية إضافة إلى مصلحة الشعب الفلسطيني، باعتبارها معدة للدراسة والمناقشة في صفوف المثقفين العرب والمسلمين.

وتقع الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية، **الأول**: حول عملية السلام ذاتها من حيث طبيعة المنطقة التي تجري فيها، وأبعاد وأهداف العملية، واستراتيجيات المشاركين فيها، ثم تتحدث باختصار عن ملامح مستقبل هذه العملية.

والثاني: حول اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني من خلال إعلان المبادئ في أوسلو واتفاق القاهرة (غزة – أريحا اولاً) واتفاق طابا (أوسلو –٢)، حيث استعرضت الدراسة مضامينه وتحليله وانعكاساته على القضية والمنطقة، وشرحت بتركيز أهم ما تناوله الاتفاق وكيفية تطبيقه. وخلصت إلى أبرز انعكاسات الاتفاق على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

أما الفصل الثالث: فقد خُصص للمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، وهي الاتفاق الثاني في عملية السلام، وناقش ظروف ودوافع المعاهدة وتحليل أبرز بنودها ومضامينها، وركّز على حجم المكاسب لكل جانب فيها مبيناً أبرز انعكاساتها على مستقبل الأردن والمنطقة بشكل عام.

كما تناولت الدراسة معلومات أساسية ومهمة وغير منشورة بشكلها المعروض، عن عملية السلام وعن هذه الاتفاقيات وخرائطها، وأبرز

المشاركين فيها، ثم قدمت الدراسة هيكلاً مفترضاً لعملية السلام وتشكلاتها وتحولاتها.

وبالعموم تعد هذه الدراسة مصدراً أساسياً للمعلومات والرؤى الأساسية حول عملية السلام وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.

جواد الحمد

عمان - ديسمبر ١٩٩٥



الفصل الأول
عملية السلام في الشرق الأوسط

الفصل الأول
عملية السلام في الشرق الاوسط

القسم الأول: الصراع وعمليات التغيير في المنطقة

تشهد منطقة الشرق الاوسط **عملية تغيير سياسي شاملة تعد الأولى من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية**، وتتعدد مصادر التغيير كما تتعدد معطياته وأشكاله. ونظراً إلى أن عمليات التغيير عادة ما تواجه أولى عقباتها في مكونات المنطقة والأمة التي تجري عمليات التغيير فيها، **فإن البنية الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط تشكل عقبة حقيقية أمام قادة التغيير الجاري**، خصوصاً وأن عمليات التغيير هذه إقليمية ودولية، كما أنها شمولية من حيث محاولة بناء منطقة جديدة بكل مكوناتـها.

وتتولى قيـادة عمليـة التغيير قـوى خارجية فـي الأساس تمكنت من اختراق أو إخضاع قوى قطريـة وأخرى إقليمية للتعاطـي مع مكونات برنامجها، وتقدّم عملية التغيير هذه في كل قطر بشكل يختلف عنه في القطـر الآخـر، مـن حيث الاستفـادة مـن المشكـلات الاقتصـاديـة والسياسيـة أو الاجتماعية التـي يواجهها هذا القطـر أو ذاك، الأمر الذي

يؤكد أن هدف عملية التغيير ليس بالضرورة أن يكون تحقيق مصالح هذه الأقطار وشعوبها، وإنما ينصب على مصالح أخرى خارجية.

وتلعب إسرائيل المحور الأهم في عمليات التغيير الإقليمي، فيما تلعب الولايات المتحدة الأميركية الدور الأكبر على الصعيد الدولي، ويبدو من خلال مراقبة أدوات التغيير وأسسه وقواعده أن هناك توجهاً وتخطيطاً لتكريس عوامل خدمة المصالح الأميركية الإسرائيلية في المنطقة، كما يظهر أن عملية التغيير هذه تتناول البنية التحتية للمنطقة في جوانبها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، ويجري تنفيذها باسم الأمم المتحدة والبرامج الإقليمية متعددة الأغراض، وتنظر القوى الدولية الفاعلة والكيان الصهيوني بجدية إلى إمكانية تحقيق نجاحات حقيقية تقيم منطقة جديدة ومكونات جديدة. ويمكن القول أن مسارات التغيير لا تزال تتشكل في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه قوة ونفوذ الحركة الإسلامية من داخل المنطقة في عدد من الدول العربية والإسلامية سواء على صعيد استلام السلطة أو الفوز بالتمثيل الشعبي أو المشاركة في الحكومات.

ومن أجل تفهم نوعية التغيير الجاري ومترتباته بشكل دقيق فإنه يحسن النظر في أساس الصراع وأطرافه والعوامل المؤثرة فيه، والتغيرات التي جرت على معادلاته في المنطقة، ونطاقات برامج التغيير.

اولاً: أساس الصراع

تقوم معادلة الصراع في المنطقة على قاعدة التنافس على النفوذ والهيمنة والسيطـرة الحضاريـة، وكذلك علـى المقـدرات الاقتصاديـة، والسوق الاستهلاكية، والممرات المائية. ويعتبر وجود إسرائيل عاملاً فاعلاً في عملية الصراع والتنافس الدولية والإقليمية، ويتخذ الصراع أشكالاً متعددة ليس أقلها الشكل العسكري والعدوان من قبل الدول الاستعمارية واسرائيل في فلسطين، والذي يواجه جبهة عربية إسلامية مفككة، حيث يتخذ طابع الاستفراد بكل دولة أو اقليم أو شعب على حدة ليحقق برامجه.

ثانياً: أطراف الصراع:

١- النظام الدولي سواء المتنافِس او المتصارِع او المتفق على المصالح والأهداف في منطقة الشرق الأوسط.

٢- الحركة الصهيونية، وعلى الأخص من خلال الكيان الصهيوني القائم في المنطقة.

٣- الأمة العربية والإسلامية الرسمية منها والشعبية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الصراع:

١- نوع وقوة البنية التحتية لكل طرف في ساحة الصراع بمختلف أشكاله.

٢- طبيعة القوى السياسية الحاكمة في المنطقة.

٣- طبيعة قدرات القوى السياسية الشعبية، وعلاقات التنافس أوالصراع أوالتناسق فيما بينها.

رابعاً: التغيرات التي جرت على المعادلة وقواعد اللعبة السياسية في الصراع

١- الحروب العربية ـ العربية؛ احتلال الكويت عام ١٩٩٠ و الحرب ضد العراق عام ١٩٩٠.

٢- الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٧.

٣- برنامج السلام الأمريكي عام ١٩٩١.

٤- تقدم الحركة الإسلامية كلاعب رئيسي في الحلبة السياسية في المنطقة بأشكال وأحجام متعددة.

خامساً: البرامج المتصارعة:

تتصارع في المنطقة برامج أساسية ثلاثة:

١- برنامج التغيير الصهيوني، ويقوم على قاعدة الاحتلال، والعدوان والتوسع، والهيمنة والسيادة على الأرض والثروات، والتزعم العسكري والأمني والاقتصادي للمنطقة.

٢- برنامج التغيير الأميركي ويقوم على السيطرة والاحتواء ، وحفظ المصالح وبناء الاستقرار العام الذي يخدمها في المنطقة.

٣- برنامج التغيير الإسلامي العربي النهضوي ويقوم على قواعد

التحرير للأرض والمقدرات، والحرية والاستقلال السياسي، والاصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وقد تمثلت حالات الصراع بين البرامج الثلاثة على تطبيقات برنامج السلام في الشرق الأوسط منذ ٣٠ ؟، وحتى ٢٦/١٠/١٩٩٤، ولا تزال.

القسم الثاني: أبعاد عملية السلام وأهدافها ومستقبلها

أولاً: تعريف عملية السلام :

أ- ابتدأت في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، من خلال اجتماع دول الطوق العربية مع الحكومة الإسرائيلية على طاولة واحدة، وبدء عملية المفاوضات الثنائية مع كل جانب على حدة فعلياً.

ب- هي عملية تغيير في بنية المنطقة التحتية فكرياً وسياسياً واقتصادياً وأمنياً، وقاعدتها دمج إسرائيل في المنطقة، وتدعيم الحكومات المؤيدة للسياسة الأميركية، ومواجهة عوامل النهوض والمقاومة المختلفة في الأمة.

جـ- هي أساس لبناء اقتصادي أمني يحقق الارتباط بين إسرائيل والمنطقة، يُفقد المنطقة بعدها وهويتها الحضارية ويدفعها باتجاه اللاهوية.

د- تعمل على إنشاء: «الشرق الأوسط الجديد» من خلال وحدة أو سوق اقتصادي شرق أوسطي، ونظام أمن إقليمي، وهياكل بنيوية وتعاونية إقليمية.

ثانيا: أبعادها وأهدافها:

أ-تحقيق قدر من الإستقرار لحفظ المصالح الأميركية الغربية في المنطقة، وضمان أمن إسرائيل.

ب- بناء قواعد اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية من أجل:

١- تدمير البنية التحتية للأمن القومي العربي.

٢- تغيير الهوية الحضارية للمنطقة.

٣- تكريس التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية، وإنهاء قضيته عبر الاحتواء الإسرائيلي - الغربي والدولي.

جـ- اعتبار إسرائيل قوة إقليمية متعاونة ورئيسة في المنطقة ضمن نظام الشرق الأوسط، وكسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود، وإحداث تحول في التعاطي العربي مع إسرائيل ، والتفاوض معها.

د- خفض سقف طموح وآمال العرب إلى السقف الذي يعرضه الطرف الإسرائيلي .

هـ- عزل وإضعاف قوى النهوض والمقاومة، وتأسيس قاعدة مشروع السلام في نقطة قاعدة الحرب (فلسطين).

ثالثاً: مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ٣٠ أكتوبر ١٩٩١.

أ- جاء بناء على مبادرة أميركية أعلنها الرئيس الأميركي جورج بوش في ٦ مارس ١٩٩١ في ظل انهيار عربي إسلامي عام بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بأيام.

ب- جاءت المبادرة في ظل عدم جاهزية الأطراف المختلفة للتوصل إلى اتفاقات سلام.

جـ- لم ينشأ المؤتمر نتيجة توازن قوى عربية – إسرائيلية أو دولية، بل نشأ نتيجة خلل في هذه الموازين، حيث توفرت الإرادة والقوة لطرف واحد هو الجانب الإسرائيلي المتحالف مع الأميركيين.

د- اعتبر سقفه وجدوله الأغلب التمثل للمطالب والتوجهات الإسرائيلية.

هـ- وقد كان البداية الفعلية لتغيير وجه ومعالم وبنية المنطقة.

رابعاً: معلومات أولية حول عملية السلام في الشرق الأوسط

- **مؤتمر السلام في مدريد:**

افتتح مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد يوم الأربعاء الموافق ٣٠/١٠/١٩٩١، وقد شارك في المؤتمر كل من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان وإسرائيل كأطراف نزاع وتفاوض، إضافة إلى مصر والاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي (عدا ليبيا) ودول مجلس التعاون الخليجي كأطراف معنية بعملية السلام في الشرق الأوسط، وعقد المؤتمر برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

أ- الوفود المشاركة

١- **شارك الأردن وفلسطين** ضمن وفد واحد، وقد ضم الشق الأردني في الوفد كلاً من كامل أبو جابر (كرئيس للوفد المشترك) وعبدالسلام المجالي (كرئيس للوفد الأردني)، وطلال سطعان الحسن،

ومحمد عفاش العدوان، ومحمد عدنان البخيت، وفؤاد أيوب، وغسان الجندي، ومحمد بني هاني، وعون الخصاونة، وموسى بريزات، فيما ضم الشق الفلسطيني كلاً من حيدر عبدالشافي (كرئيس للوفد الفلسطيني)، وزكريا الآغا، وصائب عريقات، ومصطفى النتشة، وسامي الكيلاني، وغسان الخطيب، وفريح أبو مدين، وممدوح العكر، ونبيل الجعبري، وسامح كنعان، وعبد الرحمن حمد ، وإلياس فريج ، ونبيل قسيس، وسمير عبدالله، إضافة إلى اللجنة الإستشارية التي ضمت كلاً من فيصل الحسيني (رئيس اللجنة التوجيهية)، حنان عشراوي، سري نسيبة، رشيد الخالدي، كميل منصور، أنيس القاسم .

٢- شاركت **سوريا** بوفد برئاسة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع.

٣- وشارك **لبنان** بوفد برئاسة وزير الخارجية اللبناني فارس بويز.

٤- وشاركت **إسرائيل** بوفد برئاسة: إسحق شامير (رئيس الوزراء)، بنجامين نتانياهو، عوزي لاندو، إلياهو بن أليسار، سارة دورون، زالمان شوفال، إيتان بنتسور، شلومو بن أمي، سالاي ميريدور، جوزيف هداسا، يكوتيل مور، أسعد الأسعد، الياكيم روبنشتاين، يوسي بن أهارون.

وكان المؤتمر عبارة عن جلسة افتتاحية احتفالية اقتصرت على خطابات الرئيس الأمريكي جورج بوش والسوفييتي ميخائيل غورباتشوف، وممثل الأمم المتحدة وممثل المجموعة الأوروبية ورؤساء وفود

الأقطار الشرق أوسطية الستة المشاركة في المؤتمر (دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغاربي ومصر إضافة الى الوفود المفاوضة سابقة الذكر) وقد ألقى الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك كلمتين، كما ألقى الوفد المصري كلمة أيضاً.

وخُصص اليوم الثالث والأخير من مؤتمر مدريد لإبداء ملاحظات كل وفد على الخطابات التي ألقيت، وسمي ذلك اليوم (يوم الردود)، حيث خصص لكل وفد مدة ربع ساعة، وقد تبودلت الإتهامات بين سوريا وإسرائيل في ذلك اليوم، وبدأ إسحق شامير رئيس الوفد الإسرائيلي ذلك عندما هاجم سوريا متهماً إياها برعاية الإرهاب، ورد عليه فاروق الشرع رئيس الوفد السوري بهجوم حاد حيث أبرز صورة لشامير عندما كان مطلوباً للعدالة البريطانية في الأربعينات باعتباره عضواً في عصابة شتيرن الصهيونية الإرهابية.

وقد بدأت المرحلة الثانية من عملية السلام بعد انتهاء الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر بثلاثة أيام، حيث انقسمت الوفود المشاركة إلى ثلاثة مسارات ثنائية مع إسرائيل : سوري – إسرائيلي، لبناني – إسرائيلي ، أردني – فلسطيني – إسرائيلي، إضافة الى المفاوضات المتعددة وتم تشكيل خمس مجموعات عمل.

ب– المفاوضات الثنائية

اعتمدت جلسات المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية وإسرائيل كل على حدة تمشياً مع وجهة النظر الإسرائيلية في التفاوض مع الدول العربية

حيث يتم التفاوض مع كل وفد بمعزل عن الوفود الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تفسخ الموقف العربي في مواجهة الوفود الإسرائيلية، وتمكين إسرائيل من تحقيق مكاسب في مفاوضاتها جراء خوف الوفود العربية تحقيق تسارع في باقي المسارات، وقد بدأت أولى جولات المفاوضات الثنائية يوم ١٩٩١/١١/١٣ بين الوفد السوري والوفد اللبناني والوفد الأردني الفلسطيني المشترك مع إسرائيل، وتم فيها بحث النزاعات بين إسرائيل ودول الطوق، كما تم فيها بحث قضية المستوطنات في الضفة الغربية، والحكم الذاتي للفلسطينيين وانسحاب إسرائيل من الجولان.

وبدأت الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية يوم الثلاثاء ١٩٩١/١٢/١٠ في واشنطن، وذلك بعد أن تغيب الوفد الإسرائيلي عن الموعد السابق المقرر لتلك المحادثات يوم ١٩٩١/١٢/٤، واقترحت إسرائيل بعد ذلك يوم ١٩٩١/١٢/٩لإستئناف تلك المحادثات إلا أن الوفود العربية رفضت ذلك الموعد بسبب أن يوم ١٩٩١/١٢/٩ يصادف الذكرى الرابعة للانتفاضة الفلسطينية، وانتهت تلك الجولة يوم ١٩٩١/١٢/١٨، وقد أصر الوفد الفلسطيني فيها على أن يعامل كبقية وفود المفاوضات على أساس الهوية الفلسطينية المستقلة، أي لتكون المفاوضات فلسطينية – إسرائيلية وليس من خلال الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك.

وفي يوم ١٩٩٢/١٢/١٣ انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي، حيث تم فصل المسارين الأردني والفلسطيني لأول مرة، وقد نُفذ ذلك في ١٩٩٢/١/١٥. حيث بدأ التفاوض في المسارين في نفس اليوم، وكانت الجلسة الأولى بين الفلسطينيين والإسرائيليين محدودة، حيث تم فيها تبادل البيانات الأولية والأجندات، وقد اختتمت بعد ثلاثة أيام من بدايتها.

أما الجولة الرابعة فقد بدأت يوم ١٩٩٢/٣/٢٤ في واشنطن وقدم فيها الوفد الإسرائيلي خطة للحكم الذاتي بعنوان (أفكار التعايش السلمي خلال الفترة الإنتقالية)، واختتمت أعمال هذه الجولة في ١٩٩٢/٤/٤ وبدأت الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية يوم ١٩٩٢/٤/٢٧ في واشنطن، ولم يحدث فيها تطورات مهمة بشأن المسارات التفاوضية بين كافة الوفود المشاركة ، وانتهت في ١٩٩٢/٤/٣٠.

ثم تتابعت الجولات على المسار الفلسطيني إلى حين توقيع إعلان المبادئ في ١٩٩٣/٩/١٣، والجولات على المسار الأردني إلى حين توقيع معاهدة سلام في ١٩٩٤/١٠/٢٦، ولا تزال الجولات على المسارين اللبناني والسوري متعثرة حتى أكتوبر ١٩٩٥، وتستمر جولات تفاوضية تفصيلية على المسار الفلسطيني فيما انتهت مفاوضات المسار الأردني مع إسرائيل بتوقيع ١٤ اتفاقية تفصيلية في ضوء معاهدة السلام بن الجانبين.

جـ- المفاوضات متعددة الأطراف:

تعد المفاوضات متعددة الأطراف حجر الأساس في بناء فكرة الشرق الأوسط الجديد الذي يسمح لإسرائيل بأخذ دور في تشكيل المنطقة. ويعد هذا المشروع خياراً وهدفاً لإسرائيل لبلوغ غاياتها في المنطقة، حيث ترى أن المنطقة مرشحة لدخول فترة من الأزمات والتوتر بين حكومات المنطقة والقوى السياسية وخاصة الإسلامية منها المعارِضة لتلك الحكومات، مما يجعلها عرضة لمواجهة هذه الحركات في حال استلامها لمقاليد الأمور في دولها. ويرى الإسرائيليون أنه من غير المجدي الدخول في صراع عسكري لتحقيق أهدافهم في هذه المرحلة، لذلك طرحت إسرائيل فكرة الشرق الأوسط الجديد لتسهيل دخولها في تحالفات مع دول المنطقة، ولعب دور أكبر في سياسات تلك الدول، الأمر الذي يساعدها في تحقيق ما كانت تطمح إليه من تطبيع مع الدول العربية واعتبارها همزة الوصل بين الشرق والغرب.

وقد عقد أول اجتماع في المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو يوم ١٩٩٢/١/٢٨، واختتم في ١٩٩٢/١/٢٩، وانبثقت عن مفاوضات اليوم الواحد هذه خمس مجموعات عمل متخصصة هي:

- مجموعة عمل حول البيئة ترأسها اليابان.
- مجموعة عمل حول المياه وترأسها الولايات المتحدة إضافة إلى البلد المضيف .

• مجموعة عمل حول والأمن والتسلح التقليدي وغير التقليدي ويرأسها الإتحاد السوفييتي (سابقا) (روسيا الاتحادية بعد ذلك).

• مجموعة عمل حول التنمية الاقتصادية ترأسها المجموعة الأوروبية.

• مجموعة عمل حول اللاجئين وترأسها كندا.

ولم يشارك في هذه الجولة الفلسطينيون بسبب رفض الوفد الإسرائيلي لتشكيلة الوفد الفلسطيني، حيث ضم الوفد كلاً من ياسر عبدربه، وسليمان النجاب، وفيصل الحسيني، وأكرم هنية، وهم أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية. وأصر الجانب الإسرائيلي على عدم التفاوض مع وفد يختلف في تشكيله عن وفد مدريد، وضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أيدتا توسيع المشاركة الفلسطينية على أن يشمل الوفد الفلسطيني أعضاءً من خارج الأراضي المحتلة ومن القدس.

كما لم يشارك وفدا سوريا ولبنان، لقناعة سوريا بأنه «لا معنى لبحث مسائل مثل التعاون الإقليمي والمياه والعلاقات الاقتصادية بينما لم يبدأ بعد البحث في جوهر العملية وهو الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة» حسب تعبير فاروق الشرع وزير الخارجية السوري. وقد شارك في هذا المؤتمر ٢٦ دولة.

وتتابعت بعد ذلك إجتماعات مجموعات العمل المتخصصة،حيث عقدت لجنة البيئة أولى اجتماعاتها في ١٩٩٢/٥/١٩ في طوكيو

وانتهت يوم ١٩٩٢/٥/٢٠ بمشاركة ٣٧ وفداً، ولم يشارك ضمن الوفد الفلسطيني لهذه اللجنة إلا فلسطينيون من داخل الأراضي المحتلة.

ويوم ١٩٩٢/٥/١١ بدأت المباحثات في لجنة الحد من التسلح في واشنطن، حيث شارك فيها وفود ٢٠ دولة من بينها ١٢ دولة عربية وإسرائيل وأمريكا وروسيا، واختتمت أعمالها يوم ١٩٩٢/٥/١٥.

وبدأت في نفس اليوم أيضاً ١٩٩٢/٥/١١ أعمال لجنة التنمية الاقتصادية في بروكسل عاصمة بلجيكا، وشارك فيها ٤٠ دولة، وكان من ضمن الدول العربية المشاركة فلسطين والأردن والمغرب ومصر وموريتانيا والجزائر والإمارات واليمن وتونس وقطر والبحرين ، واختتمت أعمالها في١٩٩٢/١١/١٢.

وفي يوم ١٩٩٢/٥/١٣ أيضاً بدأت أعمال لجنة المياه في فيينا عاصمة النمسا، وبمشاركة ٣٨ دولة، وانتهت في ١٩٩٢/٥/١٤.

وفي يوم ١٩٩٢/٥/١٣ أيضاً بدأت أعمال لجنة اللاجئين في أوتاوا بكندا، حيث قاطع الوفد الإسرائيلي هذه المباحثات بسبب مشاركة أعضاء في الوفد الفلسطيني من خارج الأراضي المحتلة، وشارك في هذه المباحثات ٣٥ وفداً، واختتمت أعمالها في١٩٩٢/٥/١٧.

دعاة التسوية والسلام:

هناك شخصيات عديدة نظّرت وساهمت في التوصل إلى اتفاقات

السلام ودعمت خطها العام، وقدمت مبررات المشاركة والإسهام فيها ومن أبرزها:

من الأردن: الملك الحسين، الأمير الحسن، عبد السلام المجالي، جواد العناني ، فايز الطراونة.

من فلسطين: الرئيس ياسرعرفات، محمود عباس، أحمد قريع، حسن عصفور، فيصل الحسيني، نبيل شعث، سري نسيبة، حنان عشراوي، حيدر عبدالشافي، ياسر عبدربه.

من سوريا: الرئيس حافظ الأسد، عبدالحليم خدام، فاروق الشرع، موفق العلاف.

من لبنان: فارس بويز رئيس الوفد.

من إسرائيل: ديفيد ليفي، إسحق رابين، شمعون بيريز، يوسي بيلين أوري سافير، يائيلو هيرشفيلد، جول سنجر.

من الولايات المتحدة الأمريكية: الرئيس جورج بوش، جيمس بيكر، الرئيس بيل كلنتون، وارن كريستوفر، دينيس روس.

من روسيا: الرئيس ميخائيل غورباتشوف، إدوارد شيفرنادزه، أندريه كوزيريف.

من النرويج: وزير الخارجية النرويجي الراحل جوهان جورغن هولست، نائب وزير الخارجية جان إيغلاند.

من مصر: الرئيس حسني مبارك، عمرو موسى.

التغير في الموقفين الإسرائيلي والأمريكي تجاه عملية السلام جراء الإنتخابات العامة في اسرائيل والرئاسية في أمريكا عام ١٩٩٢

١- التغير في الموقف الإسرائيلي

في أثناء المفاوضات بين العرب وإسرائيل في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٢، أُجريت الانتخابات الإسرائيلية حيث فاز فيها حزب العمل على حزب الليكود الحاكم، وقد أدى فوز العمل إلى إحداث بعض التغير في طريقة عمل المفاوضات. وكان من أهم نقاط الخلاف بين الحزبين حول مفاوضاتهم مع العرب ما يلي :

الليكود	العمل
١- حكم ذاتي للسكان «شخصي»	- حكم ذاتي للمناطق «إقليمي»
٢- إنتخابات بلدية	- إنتخابات عامة
٣- الفلسطينيون ينتخبون ممثليهم للمحادثات مع إسرائيل ليحلوا محل الممثلين الحاليين والذين لم يتم إنتخابهم.	- ينتخب سكان المناطق مجلساً للحكم الذاتي.
٤- المفاوضات بوتيرة بطيئة	- المفاوضات سريعة تنتهي في غضون ٩ شهور.
٥- عدم السماح بمشاركة أعضاء م.ت.ف أو أشخاص من خارج الأراضي المحتلة.	- إعادة إنتشار الجيش الإسرائيلي من جديد، ستتمركز في المناطق التي ترغب إسرائيل في الاحتفاظ بها في ظل الحل الدائم. ٦- السماح لممثلي م.ت.ف وأشخاص من الخارج المشاركة ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض.

جدول رقم (١) مقارنة أساسية بين مواقف حزب الليكود وحزب العمل في مفاوضات السلام

٢- التغير في الموقف الأمريكي:

في شهر تشرين ثان / نوفمبر عام ١٩٩٢، فاز المرشح الديمقراطي بل كلنتون على منافسه المرشح الجمهوري جورج بوش في انتخابات الرئاسة الأميركية، حيث أصبح بيل كلنتون حاكم ولاية أركنساس رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الجديد.

وقد أدى هذا التغير في الدولة الأهم من الدول الراعية لمحادثات السلام إلى إحداث تغير في مسار المفاوضات. إذ كان للتعاطف الكبير من قبل الرئيس الأمريكي المنتخب وإدارته مع إسرائيل الأثر الكبير في ازدياد الضغط على الدول العربية لحثها على الاستعجال لإبرام اتفاقيات سلام مع الجانب الإسرائيلي.

وبالرغم من تعاطف إدارة جورج بوش العام مع إسرائيل إلا أنها كانت في بعض المراحل من المفاوضات تضغط على الجانب الإسرائيلي، وتتخذ إجراءات مساندة للموقف العربي مثل تبنيها للقرار ١٩٤ الخاص باللاجئين الفلسطينيين. إلا أنه وقبل الانتخابات بفترة وجيزة وبعد فوز حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات الإسرائيلية العامة اتخذت الإدارة الأمريكية في حينها مواقف مساندة لإسرائيل، كالموافقة على ضمانات القروض بقيمة ١٠ مليار دولار لإسرائيل، والعمل على إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

كما كانت الإدارة الأمريكية السابقة تتدخل لحل بعض الإشكالات

القائمة بين الأطراف المختلفة، أما الإدارة الأمريكية الحالية فإنها تترك للأطراف المتفاوضة حل تلك الخلافات، كما كانت تؤكد في غير مرة حرصها على ضمان أمن إسرائيل. وقد ضغطت هذه الإدارة وما زالت على الدول العربية لإنهاء مقاطعتها الإقتصادية لإسرائيل، واعتبار هذه المقاطعة عقبة في طريق السلام ، وأنها لن تغض الطرف عن ذلك الأمر.

خامساً: الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع المشروع:

١- الاستفراد بالأطراف العربية كل على حدة.

٢- القفز على جوهر الصراع وتأجيل البحث فيه.

٣- استثمار الضغط الأميركي وضغط اللوبي الصهيوني في أمريكا على الجانب العربي.

٤- إبطال مفعول قرارات الشرعية الدولية، ونقل القضية الأساسية من المجتمع الدولي إلى النطاق الثنائي والإقليمي ، خصوصاً القرارات ٢٤٢ ١٩٤، ١٨١،.. وغيرها.

٥- استثمار جو السلام الجديد لتحقيق فك العزلة السياسية والحصار الاقتصادي المفروض على إسرائيل من قبل الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى تشجيع توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى.

سادساً: مستقبل عملية السلام:

يأتي المشروع الجاري لإقامة السلام في الشرق الأوسط ليعالج عوامل

الانفجار الممكنة في المنطقة ويزيد من قوة نفوذ وتأثير عوامل الاستقرار فيها، ولا شك أن تفاعل عوامل الانفجار والاستقرار سوف يحدد مستقبل السلام في المنطقة، ولا ينظر إلى مشروع السلام كمجال لبناء عوامل استقرار حقيقية بسبب تجاوزه لحقوق الطرف المظلوم من جهة، ولمواجهة الإرادة الوطنية بالضغط والتهديد والعزل من جهة أخرى. كما لا يعمل المشروع على نزع فتيل الانفجار من خلال حل جوهر المشكلة والصراع أو انطلاق مكوناته من مصالح المنطقة المشتركة مع غيرها.

وتتحكم بحركة هذه المسائل ونتائجها عدة عوامل، أهمها: التحولات الاجتماعية والفكرية والسياسية، البرامج الاقتصادية والتغيرات الدولية، وبرامج المعارضة السياسية والمقاومة لعملية التطبيع.

محددات أساسية لمستقبل عملية السلام

ثمة جانبان مهمان في تقدير هذا المستقبل وتحولاته الممكنة يقومان على أن اندفاع الطرف الإسرائيلي نحو قبول عملية السلام لم يكن انطلاقاً من برنامج استراتيجي ، ومن دوافع جادة ليعيش بسلام مع جيرانه. كما أن بقاء مظاهر عدم الاستقرار في دول المنطقة بشكل عام يعد عنصراً ضاغطاً مستمراً يؤثر على مستقبل العملية برمتها.

أولاً: ظروف اندفاع إسرائيل في قبول عملية السلام:

يمكن النظر بجدية إلى الظروف الطارئة المرحلية التي تحكم رغبة إسرائيل في التوصل إلى حالة من السلام المؤقت مع جيرانها

العرب، وقياس انعكاسها على مستقبل السلام ومن أبرزها:

١–حالة التفوق العسكري والسياسي التي تتمتع بها إسرائيل أمام الدول العربية.

٢–حالة الضعف والتمزق العربية، خصوصاً بعد أزمة وحرب الخليج الثانية.

٣– الهيمنة والتفرد الأميركي في السيطرة على القرار الدولي (الأمم المتحدة)، في ظل هيمنة صهيونية على قراره (أي القرار الأمريكي) في الشؤون الخارجية.

٤– انسجام واقع وشروط التسوية مع الاستراتيجية الصهيونية القائمة على توسيع دوائر الهيمنة على الاقتصاد والإنسان والأرض العربية، وتمييع طبيعة الصراع، ونزع فتيل عوامل التفجير فيه وبذلك يعتبر التوجه الإسرائيلي نحو عملية السلام مجرد برنامج تكتيكي في المخطط الصهيوني، لا يؤدي من التزاماته إلا ما يحقق له طموحاته وأهدافه، المرحلية منها والبعيدة، خصوصاً وأن نظريته الأمنية والعسكرية تقوم على قاعدة التوسع والعدوان كأساس لحفظ خطوط دفاع آمنة.

ثانياً :مظاهر أساسية لعدم الاستقرار في المنطقة:

هناك ثلاثة مظاهر أساسية لعدم الاستقرار يمكن أخذها بعين الاعتبار في تحديد مستقبل عملية السلام:

أ- عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد العربية، سواء على خلفية الصـراع بين المعارضة والحكـومات أو علـى خلفية مواجهـة نتائج الممارسات الصهيونية في الحياة العربية.

ب- إن الشعب الفلسطيني وقضيته جوهر الصراع لم ينله من الحل السياسي إلا الفتات، وذلك سبب رئيسي لوجود توتر سياسي مستمر في المنطقة.

جـ- استمرار وتنامي التربية الصهيونية العدوانية التوسعية ، وتزايد المد الأصولي اليهودي في المجتمع في ظل امتلاك قدرات عسكرية واقتصادية متفوقة، وفي ظل الضعف العربي المقابل ، وفي ظل تزايد عدد السكان في إسرائيل بفعل الهجرات الضخمة من الخارج (تسعى بعض الأوساط الإسرائيلية لتهجير٢ مليون يهودي الى اسرائيل خلال الفترة ما بين ١٩٩٤-٢٠٠٠).

عملية السلام قصيرة العمر في المنطقة:

ويمكن القول بأنه لا مستقبل لمشروع السلام الحالي على المدى البعيد وإن كان المشروع يحمل قدرة على العيش على المدى القصير بسبب الظروف الإقليمية والدولية القائمة، وثمة جانبان مهمان يتوقع أن يكون لهما دورهما في سرعة انهيار المشروع في ظل تغيرات محتملة، هما:

أ- عوامل الضعف الذاتية في المشروع:

١- ضعف البنية التحتية التي يقوم عليها المشروع.

٢- توقع تزايد عوامل مقاومته على مختلف الجبهات مع تكشف سلبياته التطبيقية.

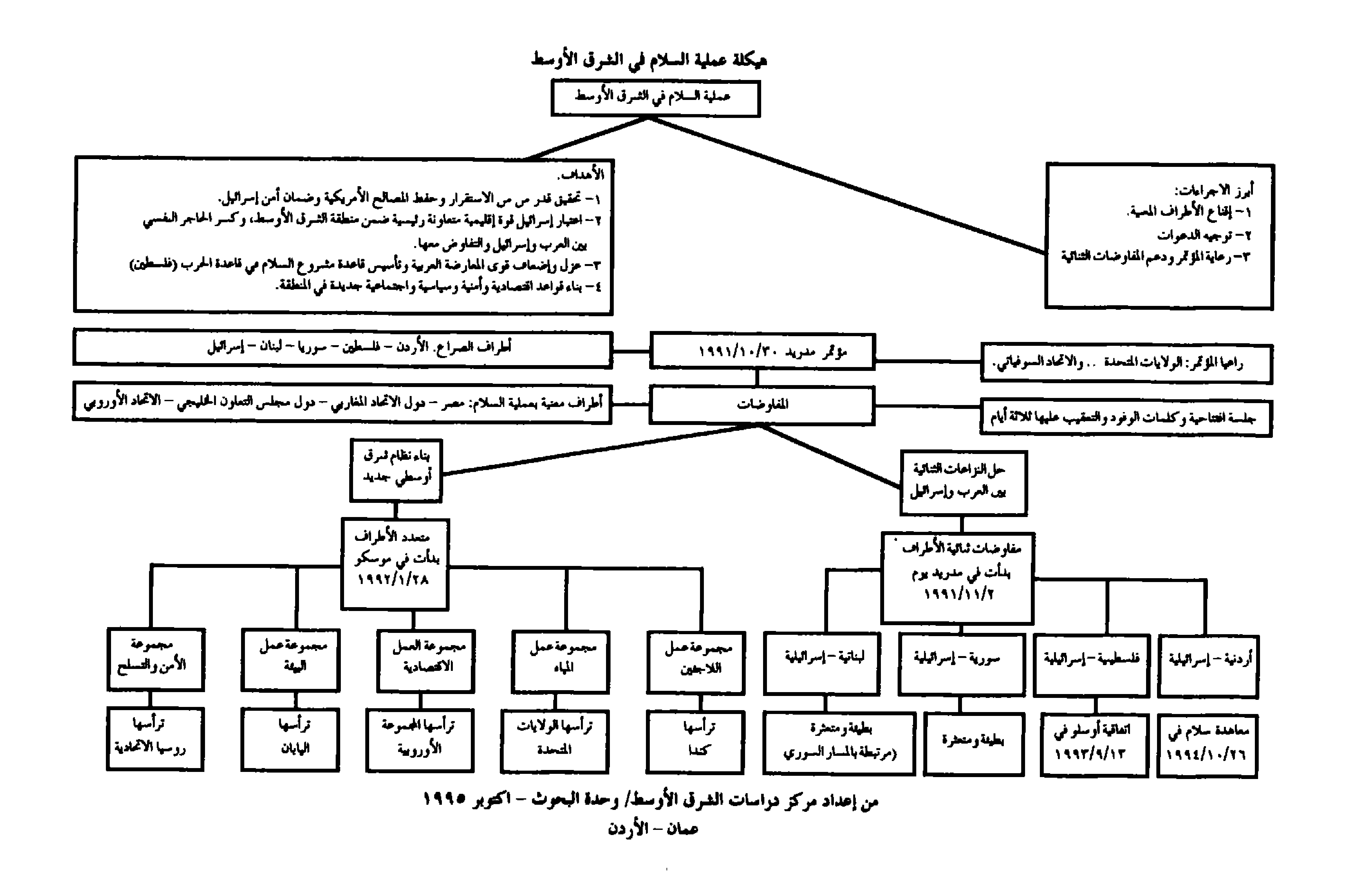
ب- التحولات المحتملة التي تؤثر على معادلته وبنائه:

١- وصول الليكود إلى سدة الحكم بشخصياته المتطرفة في إسرائيل.

٢ - تسارع التغيرات على الصعيد الدولي لبلورة نظام دولي «جديد» لا يسلم للولايات المتحدة بالانفراد المطلق، سواء على صعيد المنافسة من دول منفردة أو من قبل المجموعة الأوروبية.

٣- التحولات التي يمكن أن تطرأ على الوضع الفلسطيني الداخلي بتفوق حماس مثلاً أو تسلم التيار المعارض في فتح لقيادة الشعب الفلسطيني.

٤- عوامل التغير الكامنة في عدد من الأقطار العربية والإسلامية باتجاه تصاعد النفوذ الإسلامي السياسي المناهض للمشروع الصهيوني. وتقدم الوضع السياسي والاقتصادي لبعض الدول الإسلامية والعربية، وخروجها من دائرة الحصار والعزلة إلى دائرة الفعل والتأثير.


هيكلة عملية السلام في الشرق الأوسط
عملية السلام في الشرق الأوسط
الأهداف.
١- تحقيق قدر من من الاستقرار وحفظ المصالح الأمريكية وضمان أمن إسرائيل.
٢- اعتبار إسرائيل قوة إقليمية متعاونة ورئيسية ضمن منطقة الشرق الأوسط، وكسر الحاجز النفسي بين العرب وإسرائيل والتفاوض معها.
٣- عزل وإضعاف قوى المعارضة العربية وتأسيس قاعدة مشروع السلام في قاعدة الحرب (فلسطين)
٤- بناء قواعد اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية جديدة في المنطقة.
أبرز الاجراءات:
١- إقناع الأطراف المعنية.
٢- توجيه الدعوات
٣- رعاية المؤتمر ودعم المفاوضات الثنائية
أطراف الصراع. الأردن - فلسطين - سوريا - لبنان - إسرائيل
مؤتمر مدريد ١٩٩١/١٠/٣٠
راعيا المؤتمر: الولايات المتحدة .. والاتحاد السوفياتي.
أطراف معنية بعملية السلام: مصر - دول الاتحاد المغاربي - دول مجلس التعاون الخليجي - الاتحاد الأوروبي
المفاوضات
جلسة افتتاحية وكلمات الوفود والتعقيب عليها لثلاثة أيام
بناء نظام شرق أوسطي جديد
حل النزاعات الثنائية بين العرب وإسرائيل
متعدد الأطراف بدأت في موسكو ١٩٩٢/١/٢٨
مفاوضات ثنائية الأطراف بدأت في مدريد يوم ١٩٩١/١١/٢
مجموعة الأمن والتسلح
ترأسها روسيا الاتحادية
مجموعة عمل البيئة
ترأسها اليابان
مجموعة العمل الاقتصادية
ترأسها المجموعة الأوروبية
مجموعة عمل المياه
ترأسها الولايات المتحدة
مجموعة عمل اللاجئين
ترأسها كندا
لبنانية - إسرائيلية
بطيئة ومتعثرة (مرتبطة بالمسار السوري)
سورية - إسرائيلية
بطيئة ومتعثرة
فلسطينية - إسرائيلية
اتفاقية أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣
أردنية - إسرائيلية
معاهدة سلام في ١٩٩٤/١٠/٢٦
من إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط/ وحدة البحوث - اكتوبر ١٩٩٥
عمان - الأردن

الفصل الثاني

التطبيق الأول لبرنامج السلام في الشرق الأوسط

اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني

الفصل الثاني
التطبيق الأول لبرنامج السلام الأميركي
«اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني»

تمهيد

أولاً: تعريف اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني:

تم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني في أوسلو بالنرويج، وتم التوقيع عليه بالأحرف الأولى من قبل محمود عباس من الجانب الفلسطيني وشمعون بيريز من الجانب الإسرائيلي يوم ١٩٩٣/٨/١٩ في منزل وزير خارجية النرويج، ووقعا عليه رسمياً في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ بحضور كل من ياسر عرفات وإسحق رابين. كما وقع عليه كل من وزير الخارجية الأمريكي، وارن كريستوفر ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف كراعيين لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتم التوقيع برعاية الرئيس الأمريكي بل كلنتون.

يحتوي اتفاق أوسلو على ١٧ مادة و٤ ملاحق ومحضر اجتماع واحد ينقسم إلى (أ) و(ب) ويندرج تحت البند (ب) عشرة مواد. ويعد

اتفاق القاهرة (أوسلو١) الذي وقع في ٤/٥/١٩٩٤ مفصلاً للمرحلة الأولى (phase -1) من اتفاق إعلان المبادئ والتي قامت على قاعدة «غزة – أريحا أولا» لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إعلان المبادئ بأوسلو، إضافة إلى الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في باريس في ٢٩/٤/١٩٩٤ والتي اعتبرت ملحقاً لاتفاق القاهرة. واعتبر هذا الاتفاق الشق الأول من نقل الصلاحيات للجانب الفلسطيني، على أن يتبعه شق ثانٍ لتوسيع صلاحيات سلطة الحكم الذاتي في بقية مناطق الضفة الغربية، وتم التوقيع عليه بحضور السيد ياسر عرفات وإسحق رابين والرئيس المصري حسني مبارك وعمرو موسى وزير الخارجية المصري، ووزيري الخارجية الأمريكي والروسي وارن كريستوفر وأندريه كوزيريف، ووقع عليه من الجانب الفلسطيني ياسر عرفات وإسحق رابين من الجانب الإسرائيلي، كما وقع عليه كل من الرئيس المصري حسني مبارك ووارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي وأندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي.

وكان من أبرز نقاط الخلاف عند توقيع الاتفاق بين الجانبين مساحة منطقة أريحا، وتعيين مدير لمحطة مركز رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر، ووجود جندي فلسطيني على جسر اللنبي الذي يربط بين الأردن والضفة الغربية. ويحتوي الاتفاق على ديباجة و٢٣ مادة وست خرائط تحدد بشكل خاص المناطق التي ستبقى تحت سلطة إسرائيل في مناطق الحكم الذاتي، كما احتوى الاتفاق على ثلاثة ملاحق: أمني واقتصادي وتجاري، وبلغ عدد صفحات الاتفاق ٤٥٠ صفحة.

ووقع مؤخراً اتفاق طابا باعتباره المرحلة الثانية من تطبيق إعلان المبادئ في أوسلو(أوسلو٢ phase - 2)، وتم توقيعه في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ في واشنطن، وذلك بعد مضي عامين تقريباً على توقيع المرحلة الأولى، بوصفه مرحلة أخيرة لنقل صلاحيات سلطة الحكم الذاتي في غزة وأريحا إلى بعض أجزاء من الضفة الغربية وفق قواعد مشابهة لقواعد اتفاق القاهرة وتم في هذا الاتفاق التوصل إلى إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي حول ست مدن في الضفة الغربية قبل ما بين ٢٢ و٢٥ يوماً من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، وتعامل مع مناطق الضفة الغربية من خلال تقسيمها الى أربعة أقسام :

المنطقة (أ): تحت إشراف الأمن الفلسطيني، وتتضمن المدن الست في الضفة الغربية (جنين ، طولكرم ، قلقيلية، نابلس، بيت لحم، رام الله)، لكن هذا الإشراف سيكون محدوداً في مدينتي بيت لحم ورام الله مثل منطقة (ب) إلى ما بعد إقامة الطرق الإستيطانية الإلتفافية، في حين يبقى الجيش الإسرائيلي في أجزاء أساسية من مدينة الخليل حيث يوجد ٤٠٠ مستوطن يهودي فيها.

المنطقة (ب): تتضمن القرى ،وستوضع تحت إشراف مشترك لقوات الشرطة الفلسطينة والجيش الإسرائيلي حتى حزيران ١٩٩٧ (الأمن للإسرائيلين والشرطة المدنية للفلسطينيين).

المنطقة (ج): تتضمن المناطق غير المأهولة، وسيعهد بالأمن فيها إلى

الإسرائيليين،وبالسلطة المدنية إلى الفلسطينيين، وبإمكان السلطة الفلسطينية تسيير دوريات أمن مشتركة مع الإسرائيليين.

المنطقة (د): تتضمن المستوطنات الإسرائيلية الـ١٢٤، وقواعد الجيش، وستوضع تحت السيطرة الإسرائيلية إضافة إلى منطقة الموانئ الساحلية (١٨كلم مربع) المحاذية لمجموعة مستوطنات غوش قطيف جنوبي قطاع غزة.

وسيتم إعادة الانتشار كاملاً في منتصف عام ١٩٩٧.

ثانياً: المدخل لفهم مدلولات الاتفاق وظروفه السياسية:

حمل مؤتمر مدريد في أساس انطلاقاته مشروع حكم ذاتي للشعب الفلسطيني كحل لمشكلته المعقدة، وذلك من خلال رسائل الضمانات الأميركية وجداول الأعمال المطروحة، وهو بذلك بدأ في رسم الواقع الذي قام اليوم، ولم يتغير الكثير من المشروع عدا القبول بالاتفاق على مراحل التنفيذ من خلال اتفاقات مستقلة مرحلية نهائية ومرحلية انتقالية، وبذلك لم يكن إعلال المبادئ في أوسلو بمفهومه السياسي مفاجأً للمراقبين والمحللين للمفاوضات عن كثب، ولا يمكن اعتبار دخول منظمة التحرير بنفسها على الخط تغيراً أساسيا لاعتبارين (الأول): أنها دخلت بعد أن تخلت عن كل المواصفات التي كانت سبباً لاستبعادها، (الثاني): ان الوفد الفلسطيني الذي كان يفاوض من الداخل كان على اتصال مستمر بالمنظمة وتحت توجيهاتها وقيادتها، وعلى العموم فقد جاء الاتفاق

بمستوى أقل من مستوى السقف الذي كان يصر عليه الفلسطينيون في مفاوضات واشنطن، وحتى أقل من المستوى الذي يعتقد بأن الإسرائيليين كانوا على استعداد لتقديمه، ويخص بالذكر ما يتعلق بتجزئة المرحلة الانتقالية ذاتها عبر القبول بتطبيق الحكم الذاتي المحدود المؤقت على غزة وأريحا فقط في المرحلة الأولى (أوسلو -١).

ويظهر من خلال التمعن بتفاصيل الاتفاق أن قيادة منظمة التحريرالفلسطينية، وبرغم إجراء أكثر من أربع عشرة جولة من المفاوضات السرية حوله، قد اتخذت قرارها على عجل دون تقليب واسع ولا نظر عميق في عواقب ونتائج هذا الاتفاق، وهو الأسلوب الذي كانت إسرائيل تسعى لإدخال العرب فيه عبر اتفاقات سلام غير ناضجة في الجانب العربي.

وقد أجمعت الأوساط السياسية المراقبة لتطورات القضية الفلسطينية على أن اتفاق إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاق (غزة - أريحا أولاً) بنصوصه التي وقعت، كان نقلة نوعية في طبيعة الصراع في المنطقة، والعلاقة الفلسطينية مع إسرائيل، حيث تعكس هذه النصوص تحالفاً تم تأسيسه بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية. ومن خلال التفحص في بنود الاتفاق وملحقاته المختلفة تتضح للدارس المطلع من ثنايا نصوصه معالم برنامج حزب العمل الإسرائيلي الأساسية عدا بعض النقص الذي يعتري عدداً من بنودها، وقد أحدث الاتفاق دوياً سياسياً وفكرياً في

الساحة الفلسطينية اضطر البعض ليتساءل عن المستفيد من توقيع هذا الاتفاق، حيث أنه لايترك للأجيال القادمة فرصة مناسبة للعمل على تحقيق الطموحات الوطنية التي عجز الجيل الحالي من القيادات في المنظمة عن تحقيقها، كما أنهم تساءلوا عن الدور الذي ستلعبه سلطة الحكم الذاتي وفق الاتفاق في ما يتعلق بالتعاون الأمني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً في ظل التناقض المفترض في المصالح الأمنية بين العدو المحتل والشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

ويشار هنا إلى الافتراض الذي يتعامل الإسرائيليون من خلاله مع نصوص وأسس الاتفاق المتعلقة بهذه المسألة والقائم على «محاربة الإرهاب أو أعداء السلام»، حيث يعتبر الطرف الإسرائيلي أن الذين يقومون بأعمال احتجاجية عنيفة ضد الاحتلال ـ كالانتفاضة مثلاً ـ، والذين يمارسون المقاومة المسلحة ضد قواته ومستوطنيه هم المعنيون في نصوص الاتفاق، وهو أمر مثير للقلق والخوف حول مستقبل العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية وفق هذه ألتوجهات داخل الأراضي المحتلة.

وقد لوحظ أن القطاع المسيس والمثقف في الشارع الفلسطيني اتخذ في معظمه مواقف بين التحفظ والتشدد حيال هذا الاتفاق، ومن بين هؤلاء أطراف كانت بالأمس تعطي ولاءها للقيادة الفلسطينية، وربما كان بعضها يؤيد المفاوضات على قواعد مدريد، حيث يشعر هؤلاء بصعوبة بالغة إزاء تفسير أسباب هذا الانهيار المفاجئ في الموقف التفاوضي

الفلسطيني على قواعد المنطق العلمي أو الوطني أو الثوري، بل وحتى المنطق التفاوضي العام، وتشكلت في المحصلة الخارطة السياسية الفلسطينية بين المعارضين والمؤيدين والمترقبين المتحفظين، وذلك خلافًا للتشكلات السابقة التي كانت تتمحور على خلافات حول البرامج السياسية التكتيكية في الغالب.

ومن أجل مناقشة الاتفاق بعقلية علمية هادئة لا بد من التأسيس لهذه المناقشة بأساس الصراع القائم في المنطقة وساحته الأساسية فلسطين، أو على الأقل الأراضي الفلسطينية المحتلة وفق المصطلح الدارج ، حيث نجد أن الصراع يقوم على أساس إنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية.

إن إمعان النظر في فلسفة الإتفاق تشير إلى أنه يعمل على إقامة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في «الإطار الداخلي للدولة العبرية» (أي أن إسرائيل تتعامل مع الشعب الفلسطيني باعتباره أقلية تقيم في الدولة اليهودية) أو على أراضيها، وذلك بالطبع يختلف عن الحكم الذاتي الذي تتمتع به فئة من الناس في الإطار الدولي باعتباره طريقاً لممارسة حق تقرير المصير، وقد عُزز هذا من خلال التأكيد على اللجان الثنائية بين الجانبين (حسب المادة ١٠ من إعلان المبادئ والإشارة الدائمة الى «حسب ما يتفق عليه» في أماكن كثيرة من الاتفاق)؛ كما أن نصوص الاتفاق أخذت بعين الاعتبار الكثيرمن المتغيرات التي «أحدثها الاحتلال» (رغم أنها مستنكرة وغير مشروعة في قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة) وأبرزها الاستيطان، وضم

القدس، وإهمال حق العودة للاجئين منذ العام ١٩٤٨ حسب المادة ٥ بند ٣ من إعلان المبادئ)، والقبول بمبدأ مراجعة القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية التي يعتبر جزءاً منها الاستيلاء على الأرض لأغراض عسكرية تحددها الأجندة الأمنية الإسرائيلية (حسب المادة ٩ بند ٢ من إعلان المبادئ)، ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن إعلان المبادئ في أوسلو واتفاق غزة - أريحا أولاً (أوسلو-١) الذي أعقبه قد أنقذ الموقف التفاوضي الإسرائيلي من الإحراج السياسي بعد أن وصلت مفاوضات واشنطن إلى طريق مسدود بسبب رفض الطرف الإسرائيلي تقديم أي تنازلات ذات معنى للطرف الفلسطيني في القضايا الأساسية؛ تلك التي جاء اتفاق أوسلو ليؤكد تأجيل التفاوض حولها دون أي ضمانات ويبدو أن النتائج الأولية للمفاوضات السرية في أوسلو كانت سبباً أساسياً في ذلك.

وبذلك يكون الاتفاق قد: ١) أهمل قضايا أساسية، ٢) تنازل عن حقوق مقرة دولياً أبرزها حق مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة وفقاً لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة حول مقاومة الشعب تحت الاحتلال العسكري لقوات الاحتلال وإرهابها بالقوة، ٣) كما أعفى إسرائيل من أي ضغوط دولية محتملة عبر المفاوضات النهائية باقتصاره على مرجعية اللجان الثنائية في الطرفين مما أضعف الضمانات اللازمة لإنجاز الحقوق الوطنية المؤجل بحثها، ٤) كما أعفى المجتمع الدولي من مسؤولياته التاريخية حيث تسببت قراراته في معاناة الشعب الفلسطيني، وأسست الصراع في هذا القرن، ٥) أصبحت الشرعية الدولية والقانون الدولي

خارج دائرة التأثير في المستقبل الفلسطيني دون توفر أي بدائل قوية مقنعة سواء على المستوي الذاتي أو الإقليمي. من هنا لا نستطيع القول بأن الاتفاق حفظ المواقف الأساسية للموقعين من الجانب الفلسطيني، في نفس الوقت الذي قبلوا بالعرض الإسرائيلي تجاوباً مع ظروف الممكن وفق موازين القوى القائمة حالياً، كما لا بد أن نشير إلى أن مبدأ القبول الفلسطيني بالحل المؤقت، القائم على «الحكم الذاتي المؤقت» في كل الضفة والقطاع، والذي تمت المشاركة في مدريد على أساسه، قد تم الإستناد فيه إلى نفس المعطيات التي برر قبول مشروع غزة ـ أريحا أولاً على أساسها، علماً بأن هذا المشروع هو تجزئة للمرحلة المؤقتة إلى مرحلتين مؤقتتين، ومرحلة نهائية تركت معالمها وملامحها وقواعدها للتفاوض المستقبلي.

القسم الأول: نظرات عامة في الاتفاق

أولاً: الاتفاق يضعف الأمل في نيل الحقوق في المفاوضات النهائية:

يقول بعض المفكرين الرافضين أنه (اذا كانت الظروف القائمة حالياً تدفع إلى هذا القدر من التنازلات الأساسية في ظل التخلي العربي والدولي عن القضية، فكيف سيكون الحال بعد ثلاث سنوات من نفاذه وقد استعادت إسرائيل عافيتها الاقتصادية التي تعاني من اختناقات حادة فيها الآن؟ وتكون قد أنجزت الانفتاح السياسي، وفكت الحصار الذي كانت تعاني منه من معظم دول العالم؟ (كان عدد الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية وبمنظمة التحرير أكثر من الدول التي تعترف بإسرائيل قبل مدريد)، وما هي الضغوط التي ستكون أوراقا بيد الفلسطينيين تضطر الإسرائيليين لتقديم المزيد من التنازل أكثر من الأوراق التي يملكونها اليوم ؟

ثانياً: المعنى السياسي للاتفاق:

يمكن اعتبار الاتفاق من الناحية السياسية استسلاماً من الجانب الفلسطيني في معركة لم تنته، حيث إن الاتفاق (حكم ذاتي فلسطيني داخل الدولة العبرية ذات السيادة):

١- يقر بهدف تحقيق الأمن للمحتل.

٢- يبقي على المستوطنات في الأراضي المحتلة ، ويقنن وجودها.

٣- يقبل بمشاركة دولة الاحتلال في تقرير مصير ومستقبل الشعب الفلسطيني .

٤- يبقي على السيادة بمفهومها العام حكراً في يد الإسرائيليين.

٥- يعطي لقوات الاحتلال الحق في دخول الأراضي التي يضعها الاتفاق تحت إدارة السلطة الفلسطينية.

٦- تم تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين في مناطق الحكم الذاتي.

٧- قدم الفلسطينيون التعهد بمنع أي أعمال عدائية ضد الإسرائيليين.

وهو بذلك لا يلبي طموح الفلسطينيين، ولا يعبر عن طموحاتهم المستقبلية حيث:

١- يضع الكثير من الحقوق الموعودة من قبل الطرف الفلسطيني تحت السؤال وعلى طاولة المفاوضات.

٢- يتنازل عن العديد من الحقوق الأساسية كحق تقرير المصير.

٣- الاتفاق لا يتعامل مع أسباب الصراع وأساسه، وإنما مع نتائجه، كما أن هذا التعامل ذاته ليس شمولياً، بل يتعاطى مع ما أمكن الاتفاق عليه..

٤- لا يتضمن الاتفاق تطبيق أي برامج فلسطينية سياسية، ولا حتى برنامج منظمة التحرير الذي أقر في المجلس الوطني التاسع عشر(برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة).

ثالثاً: إسرائيل ورّطت عرفات في غزة ـ أريحا أولاً:

يمكن النظر إلى الموقف الإسرائيلي بأنه قد ورط عرفات في هذا الاتفاق بدخوله إلى قطاع غزة، وتولي مسؤولية حماية أمن إسرائيل ومستوطنيها، خصوصاً في قطاع غزة (عش الدبابير) كما يسميه رجال الأمن الإسرائيليون، حيث تكثر أعمال المقاومة، وتتواجد حركتا حماس والجهاد الإسلامي بقوة.

وتشير إلى هذا صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في عددها الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٩٤ بقولها «إن عرفات يدخل إلى البلاد من تحت إبطها ومن حديقتها الخلفية، من غزة ، التي يرغب الكثير من الإسرائيليين التخلص منها، وإيداعها في أيدي الأحمق الأول الذي كان مستعداً لاستلامها، غزة لم تعد منا!! وهذا بحد ذاته جيد! ليأخذها! ليتبناها! وليسيطر عليها ، ليذهب إلى غزة لأن الجميع يدركون أنه حان الوقت».

أما حامي شليف فقد كتب في صحيفة هآرتس الإسرائيلية في نفس اليوم بقوله «إن قدوم عرفات مؤشر على عملية تصفية منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية خارجية، وتحولها إلى ذراع سياسي ومؤسسة للفلسطينيين تعمل من داخل المناطق، تحت بصر وعيون إسرائيل، وهذا في

حقيقته هو الهدف المركزي للحكومة من وراء عملية أوسلو برمتها»، ويضيف: «إن عرفات بوصوله يربط مصيره نهائيًا باتفاق غزة - أريحا بسلبياته وإيجابياته، لقد جاء لضبط الأمور وترتيبها وتجنيد التأييد له وللاتفاق، وسيعمل على ترتيب وتنظيم عمل المؤسسات المدنية الفلسطينية الفاشلة».

القسم الثاني:قراءة وتحليل في بنود إعلان المبادئ في أوسلو

أولاً: الانسحاب العسكري الشامل:

لم يتحدث الاتفاق عن انسحاب عسكري «شامل» من غزة وأريحا، كما أنه لم يسحب الحقوق التي يتمتع بها الجيش في هذه المناطق كاستخدام الطرق وملاحقة «المطلوبين»، بل أكد على حق الإسرائيليين العسكريين والمدنيين في استخدام طرق غزة وأريحا بحرية تامة وهي تحت الحكم الذاتي (حسب محاضر الاجتماعات - الملحق الثاني)، وكذلك تولى حماية أمن المستوطنين والمدنيين الإسرائيليين المقيمين في هذه المناطق (حسب المادة الثامنة من إعلان المبادئ) إضافة إلى الاشتراك في حفظ الأمن في المناطق المتشابكة.

يضاف إلى هذا أن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية التي يتحدث عنها الاتفاق في بقية مناطق الضفة الغربية سوف تتم بشكل فعلي بعد إجراء انتخابات السلطة الذاتية ومشروطة بقيام الشرطة الفلسطينية بضبط الأمن والنظام (حسب المادة ١٣ بند ٣ من اعلان المبادئ)، (حدد اتفاق طابا إعادة الانتشار في المدن الرئيسية الست إضافة إلى جزء من مدينة الخليل في الضفة قبل الانتخابات الفلسطينية بـ٢٢ يوماً على الأقل ومن المعروف لدى المتابعين أن فلسفة إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية خارج المناطق ذات

الكثافة السكانية العاليـة، هـي ذات الفلسفة العسكرية التي تعامل بها موشى أرينز ـ عندما كـان وزيراً للحـرب الإسرائيلي في حكومة الشراكـة – مع الانتفاضة، وقـد قـام بتطبيقهـا في محاولـة منه للحـد من تزايـد المصادمات بين الجيش الإسرائيلـي والمواطنين الفلسطينيـين. أي أن إعـادة الإنتشار هـذه لا تحمـل مدلـولاً سياسياً ذا علاقـة بإنهاء الاحتلال من حيث المبدأ، ناهيك عن أن الجيش الإسرائيلي سوف يتمركز في مناطق أمنية استراتيجية يختارها، وحول المستوطنات التي تنتشر في معظم أنحاء الضفة الغربية، إضافة إلى السيطـرة الكاملة علـى القدس (أي إيجـاد مناطق ليس بينهـا اتصـال جغـرافـي)، ممـا يعني أن حال الجانبين سيكون بمثابة (التقاسم الوظيفي) بين السلطة الذاتية والاحتلال العسكـري الإسرائيلـي، وهـو ما كانت ترفضه المنظمة منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧.

كما أن ذلك – في حال حدوثه – سيحرم الفلسطينيين من التواصل الجغرافي الحر الذي يتمتعون ببعضه في الضفة الغربية باستثناء القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي العسكري الكامل!!، كما أنه يعني أن المناطق السكانية الفلسطينية ستكون خاضعة لحصار عسكري طويل الأجل ، تقر بشرعيتـه سلطـة الحكـم الذاتي حيث يمكـن أن توصف حينهـا «بالسجـن الكبير»، والـذي قامت الانتفاضة عـام ١٩٨٧ لكسر سياجـه ونيل الحـريـة الحقيقية.

ولم يرد في نصوص الاتفاق وملاحقه ما يمنع إسرائيل من القيام بما ذهبنا إليه ولا ما يحد من المدى الذي يمكن أن تذهب إليه في ذلك. ويعتمد الأمر على حسن الظن بالجانب الإسرائيلي، وربما كفاءة وذكاء المفاوض الفلسطيني!!. وأخيرًا فإن عملية الانسحاب وما تعنيه على الأرض سوف تبقى على طاولة المفاوضات التي تخضع كما يقول أبومازن (محمود عباس مهندس اتفاق اوسلو) «لمحصلة الإرادات والمواقف»!!.

ثانياً: القدس في القبضة الصهيونية:

لم يتناول الاتفاق مسألة القدس، وبما أنها تخضع لقانون إسرائيلي اعتبرها عاصمة لإسرائيل من قبل الكنيست عام ١٩٨١، فإن إلغاء القانون يتطلب موافقة ثلثي المصوتين في الكنيست، وهو أمر لا يعدو أن يكون مجرد حلم في ظل توازن القوى السياسية القائم في إسرائيل، خصوصاً وأن دول العالم الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ بدأت تتعايش مع الواقع الإسرائيلي في القدس بعد اتفاقيات أوسلو. وأن الاتفاق لم يتضمن أي قواعد يمكن أن يستند اليها في إرجاع القدس الشرقية على أقل تقدير، ناهيك عن التجزئة التي تجري للسيادة عليها من خلال تكريس مفهوم الولاية الدينية على الأماكن المقدسة فيها كجزء من السيادة عليها. (اتخذ الكونغرس الأمريكي قراراً بنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس في إشارة إلى الاعتراف بأنها عاصمة إسرائيل، كما أعلن بيريز في مؤتمر صحفي في مؤتمر عمان الاقتصادي يوم ١٩٩٥/١٠/٣٠ أن الولاية السياسية على القدس إسرائيلية وأن البحث فيها مغلق، فيما اعتبر حرية العبادة للأديان الثلاثة قائمة في ظل مدينة مفتوحة دينياً فقط).

ثالثاً: الأرض والمستوطنات:

لم يتحدث الاتفاق عن أي حقوق لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في الأرض والثروات الطبيعية، وعلى الأخص ما يتعلق بالثروة المائية التي تعتبر شريان الحياة في قطاع غزة، وقد ترك بحثها للّجان المشتركة المشكلة من الطرفين! (حسب المادة ٦ بند ٢، والمادة ٧ بند ٥ في محاضر الاجتماعات) ، أما المستوطنات التي يقوم معظمها على أراض مصادرة، فرغم أن إسحاق رابين أعلن أمام الإسرائيليين في الكنيست بعد توليه رئاسة الحكومة الحالية في يوليو ١٩٩٢ أنه يميز بين «المستوطنات الأمنية والسياسية»، وقد اتضح لاحقاً أن المستوطنات في قطاع غزة لا تدخل في التعريف الأمني لرابين، ورغم الاستعداد الذي يُفهم من تصريحه للتفاوض على المستوطنات السياسية إلاّ أن الإتفاق جاء أقل من المستوى الذي كان رابين على استعداد لتقديمه في هذا المجال، وعن مستوى الموقف العربي الذي عبر عنه الرئيس حسني مبارك عندما عرض مقايضة وقف المقاطعة العربية لإسرائيل بوقف الاستيطان! الأمر الذي لقي رفضاً من قيادة المنظمة في حينه.

ونشير هنا إلى ما نشرته صحيفة «الجيروزالم بوست» الإسرائيلية الأسبوعية في مقال بقلم جون إيمانويل يتحدث فيه عن أفكار إسرائيلية تُتداول في الأوساط السياسية والأكاديمية حول إمكانية تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات منفصلة جغرافياً (لم تكن أريحا واحدة منها)،

من أجل منع احتمال قيام الدولة الفلسطينية مستقبلاً أو اتحادها مع الأردن فدراليًا (فدرالية جغرافية وسياسية). وقد أرفق المقال بخارطة توضح أحد أفكار التوزيع المقترحة لهذه الكانتونات، في نفس الوقت الذي تسيطر فيه إسرائيل على كل مناطق الاستيطان في مساحة متصلة جغرافيا (أنظر الخارطة ملحق رقم...)، وقد قام بإعدادها في هذه الصورة البروفيسور الإسرائيلي كلنتون بيلي من جامعة تل أبيب، وهي مقترحة لمرحلة الحل النهائي الذي يتوقع أن ينتج عن المفاوضات النهائية التي تبدأ بعد ثلاث سنوات من تطبيق الحكم الذاتي ، وقد نشر المقال في (١٠ يوليو ١٩٩٣) قبل توقيع إعلان المبادئ في ١٣/٣/١٩٩٣.

كما نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في عددها يوم ٤ أكتوبر ١٩٩٣ «أن أريل شارون قد التقى سراً مع إسحاق رابين ليعرض عليه مشروعًا بديلاً للحكم الذاتي الوارد في اتفاقية غزة - أريحا يتضمن إقامة إدارات ذاتية في كل المناطق ذات الكثافة السكانية العربية، على ألا يكون بينها تواصل جغرافي، وأن يخلق التواصل الجغرافي بين المستوطنات»، وهي بالطبع ذات فكرة «الكانتونات»، وذلك يشير إلى الخطر الذي يتهدد الأرض الفلسطينية في المفاوضات النهائية، والتي يضع أسسها اتفاق أوسلو عبر تأجيل بحث كل القضايا التي تتعلق بالأرض او الإستيطان، علما بأنهما يعدان المعلم الأبرز للصراع بين الطرفين طوال سنوات الاحتلال! ولم تحظ قضية الاستيطان بأي مكاسب فلسطينية في الاتفاق، حتى توسيع

المستوطنات القائمة لم يتعرض لها الاتفاق، وإنما سمحت الخرائط الأمنية المرافقة (اتفاق غزة – أريحا أولاً) بتمدد المستوطنات مثلاً في قطاع غزة بمساحة جديدة مساوية لمساحتها السابقة، لتشكل أكثر من ٣٦٪ من أراضي القطاع حيث تخضع تماماً للسيطرة الإسرائيلية الكلية.

ورغم تأجيل بحث مسألة الاستيطان، إلا أن الإحصاءات تشير إلى تزايد أعداد المستوطنين وتوسع المستوطنات القائمة، واتخاذ إجراءات رسمية لتوسيع الاستيطان في منطقة القدس، وتتجه المستوطنات من خلال ارتباطها القانوني والإداري الكامل بالكيان الصهيوني لأن تكون جزءاً منه، يلزمه ممرات آمنة، سوف تتسبب بجعل المناطق الفلسطينية كانتونات معزولة عن محيطها، حيث تعصرهم أحزمة الاستيطان، وهناك توجهات صهيونية جادة خصوصاً في حزب الليكود الإسرائيلي نحو تطبيق نظام الكانتونات على المناطق السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية.

ويعتبر تأجيل البحث في قضية الاستيطان دون الإشارة إلى ماهية الحل تكريساً لواقع الاستيطان القائم، أضف إلى ذلك وجود القوات الإسرائيلية لحمايتها في مناطق الحكم الذاتي. وتسعى الحكومة الإسرائيلية لتوسيع بناء المستوطنات قبل بدء المفاوضات النهائية من أجل خلق واقع جديد يصعب على القيادة الفلسطينية المطالبة بإزالتها.

رابعاً: الأمن:

أما قضية الأمن فيلاحظ أن الاتفاق عالج مختلف الجوانب المتعلقة

بأمن إسرائيل وجيشها ومواطنيها سواء داخل مناطق الحكم الذاتي المحدود أو خارجها ، في نفس الوقت الذي لم يتطرق فيه إلى الأمن الفلسطيني إلا في شق واحد يتعلق بالنظرية الإسرائيلية القائلة بأن فئات المعارضة الفلسطينية تشكل خطراً أمنياً على الفلسطينيين، والذي عبر عنه بيريز بقوله: «إن إسرائيل ستوفر السلاح اللازم لسلطة الحكم الذاتي لمواجهة الأخطار الأمنية من المعارضة الفلسطينية» التي يسميها بيريز «بالمنظمات الإرهابية» (جاء ذلك في لقاء له مع وكالة سي. بي. أس. التلفزيونية الأميركية يوم ٣١ أغسطس ١٩٩٣) وينقسم الأمن حسب الاتفاق إلى قسمين داخلي وخارجي.

(أ) الأمن الخارجي :

باعتبار الأمن الخارجي من مقومات السيادة فقد أقر الاتفاق بأنه حق كامل للدولة العبرية، بما في ذلك أمن المعابر والجسور والحدود، وفق برنامج رابين وتفسيرات الرسميين الإسرائيليين (حسب المادة (٨) من إعلان المبادئ)، وقد أشارت الصحف الإسرائيلية الصادرة صباح يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٣ إلى أن رابين يعتبر «أن حدود الحكم الذاتي في منطقة أريحا لا تشمل جسور نهر الأردن»، وقالت «إن الأردن أبدى تخوفاً من استلام الفلسطينيين للجسور»، وذكرت أن «مصر طالبت بإبقاء السيطرة الإسرائيلية على نقاط العبور الحدودية بينها وغزة» حسب صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم ١٣ أكتوبر ١٩٩٣، وذلك لتبرير احتفاظ إسرائيل بالسيادة على المعابر والحدود.

(ب) الأمن الداخلي:

ينقسم الى ثلاثة أقسام:

١- أمن الإسرائيليين المدنيين والعسكريين، وتطلع به القوات الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي وخارجها على حد سواء.

٢- وأمن الفلسطينيين المتعلق بالخلافات فيما بينهم، وتطلع به السلطة الذاتية في الضفة والقطاع ما عدا القدس (الشرطة الفلسطينية)(حسب المادة الثامنة من إعلان المبادئ والمادة ١٣ بند ٣، ومحاضر الاجتماعات حول الملحق الثاني).

٣- والأمن المشترك والذي يقع في مناطق التشابك السكاني بين العرب واليهود كما في الخليل، حيث تقوم دوريات عسكرية مشتركة بالإشراف على مثل هذه المناطق حسب اتفاق طابا (أوسلو - ٢).

ويظهر من خلال ذلك أن المهمات الأمنية التي أوكلت إلى الشرطة الفلسطينية انما ترفع العبء الفلسطيني عن كاهل الإسرائيليين إضافة إلى مساهمة هذه الشرطة في معالجة الهجمات التي يتعرض لها الإسرائيليون في الضفة والقطاع، والتي عجزت أجهزة الأمن الإسرائيلية عن معالجتها طوال السنوات الست التي سبقت الاتفاق، كما ستتولى هذه الشرطة (أي الشرطة الفلسطينية) مسؤولية وقف «الانتفاضة» على قاعدة حفظ النظام ومكافحة الشغب، وباعتبارها مظهراً من مظاهر «العنف» التي تخل بالاتفاق! وقد أشار وزير خارجية إسرائيل إلى أن منظمة التحرير

أقـدر من الإسرائيليين على التعامل مع المشاكل الناجمة عن ممارسات «حماس» ضد الإسرائيليين ، وذلك في مقابلة له في ١٣سبتمبر١٩٩٣ مع شبكة سي. بي. اس الأميركية.

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق مراحل الحكم الذاتي حسب الاتفاقية يشترط وبشكل متكرر نجاح الشرطة الفلسطينية بالقيام بمهامها في «حفظ النظام»، وبالطبع فإن أكثر ما يقلق الفلسطينيين هو إمكانية اندلاع «حرب أهلية داخلية»، أو على الأقل نشوب صراع داخلي مسلح بين المعارضين والسلطة الجديدة بسبب مسؤولية السلطة الفلسطينية عن «ضبط النظام ومنع الانتفاضة وكافة أعمال العنف» من قبل المواطنين الفلسطينيين، وبهذه المناسبة نشير الى أن «الاطار الشعبي للسلام في الشرق الأوسط» والذي توصل إليه فلسطينيون وإسرائيليون، وحظي بموافقة من منظمة التحرير من خلال الدكتور نبيل شعث، والذي تم في الولايات المتحدة في ستانفورد بكاليفورنيا في ٢٠ يوليو ١٩٩١ فيما عرف بعد ذلك «بوثيقة ستانفورد»، قد تناول حقوقاً أمنية متبادلة تعطي الفلسطينيين أكثر مما ورد في اتفاق أوسلو أو غزة – أريحا أو طابا.

خامساً: اللاجئون والنازحون:

أما اللاجئون منذ العام ١٩٤٨ فلم يرد ذكرهم إلا في معرض التأجيل لمشكلتهم ككل، وأما النازحون فقد ورد ذكرهم مرتين، الأولى عند الاعتذار عن عدم إمكانية مشاركتهم في الانتخاب لأسباب فنية، والثانية

عند الحديث عن السماح لعدد منهم بالدخول إلى مناطق الحكم الذاتي من خلال اللجنة المصرية – الأردنية ـ الفلسطينية – الإسرائيلية المشتركة.

ورغم أن قرارات الأمم المتحدة قد أكدت حق العودة للاجئين والنازحين، إلا أن الاتفاق لم يعتمد إلا على قرار ٢٤٢ الذي يتحدث عن النازحين فقط، وقد أورد الاتفاق الموضوع من خلال مصطلح الدخول (Admission) وليس العودة (Return) للنازحين، وهو أمر ربما ينتقص من حقوق المواطنة والتملك، ولا شك أن القرارات الدولية أعطت هاتين الفئتين حقوقاً تفوق بكثير ما أعطاه اتفاق الحكم الذاتي المحدود، هذا ناهيك عما أشار إليه الاتفاق من أن البحث سوف يتناول من أُجبروا على النزوح عام ١٩٦٧، وليس كل من خرجوا بسبب الحرب، وتنشغل المفاوضات التفصيلية بإجراءات التقسيم الذي وصل من قبل بعض الجهات الإسرائيلية إلى ثمانية أقسام سوف يتم التعامل مع كل قسم منهم على حدة وبسياسة مختلفة، واقتصرت نصوص الإتفاق على السماح بدخول بعض النازحين منذ العام ١٩٦٧ إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وفق اتفاق على شروط تمنع الإخلال «بالأمن والنظام» (حسب المادة ٧ من اعلان المبادئ، ومادة ١١ بند ٣ من نفس الاعلان)، وذلك يعني أن إسرائيل تحتفظ بحق الموافقة أو الرفض وفق مقاييس الأمن والنظام التي تراها، أو يتفق عليها الجانبان في اللجان المشتركة.

ومن خلال التوجهات العامة التي أبداها الطرفان يبدو أن (الدخول)

بمفهومه العام (أي حق الدخول إلى مناطق الحكم الذاتي سوف يقتصر في أحسن الأحوال على الفئات التالية: الشرطة الفلسطينية وعائلاتهم والتي قد تشكل قرابة الخمسين ألف شخص أو أكثر حسب المدى الذي تقبل به إسرائيل من رجال الشرطة، وعائلات قيادات المنظمة التي سيسمح لها بالدخول إلى مناطق الحكم الذاتي، والتي قد يصل عدد أفرادها إلى ١٥٠٠ شخص، والمبعدون الفلسطينيون الذين أبعدهم الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ – ربما يستثنى مبعدو الانتفاضة إلا بشكل انتقائي أو بزيارات محدودة دون مواطنة – وقد يبلغ عدد أفراد أسرهم ١٣ الف شخص، إضافة إلى عمل إسرائيل على حرف الاهتمام عن النازحين بشكل عام إلى لم شمل الأسر التي أحد الزوجين فيها مواطن، ويقدر عدد هؤلاء بين خمسة آلاف عائلة حسب الجانب الإسرائيلي إلى عشرة آلاف عائلة حسب الجانب العربي، وقد عرضت إسرائيل عودتهم على دفعات بمعدل لا يزيد عن ألف إلى ألفين كل عام في اجتماعات لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف التي عقدت في تونس يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٣، ويصل مجموع هؤلاء إلى ما بين ٢٥ – ٤٠ ألف شخص، وبذلك يكون مجموع ما يمكن أن يعود وفق الاتفاق من النازحين عام ١٩٦٧ فقط وعلى أحسن الأحوال ما بين ٨٩٫٥–١٠٥٫٥ ألف فلسطيني مقارنة بعدد النازحين والذي قد يصل الى أكثر من مليون شخص (أي أنَّ من يمكن أن يسمح لهم بالدخول أو العودة أقل من ١٠٪

من العدد الكلي)، وإذا كان الحال كما قلنا، فرغم أن ذلك بحد ذاته يعد مكسباً لقطاع من الشعب الفلسطيني ،غير أنه سوف يحرم الباقين، أي أكثر من ٩٠٪ من حقهم هذا بتوقيع وموافقة فلسطينية، وهو مكسب لإسرائيل يعفيها من مترتبات القرارات الدولية القاضية بعودة اللاجئين عام ١٩٤٨، والنازحين عام ١٩٦٧، كما أنه يحرم الشعب الفلسطيني من رهان على تغير الظروف التي يمكن أن تتحقق فيها إنجازات أفضل من هذا الإنجاز، حتى ولوعبر المفاوضات مع إسرائيل برعاية دولية وغطاء من قرارات الأمم المتحدة، ولا يفوتنا أن نذكّر بما قاله إسحاق رابين عن هذا الموضوع حين اعتبر قبول عودة عشرات الألوف من النازحين بمثابة حلم.!

سادساً: المياه والتنمية:

رغم أن الأراضي المحتلة تعاني من مشاكل شح المياه من جهة، ومن تخلف برامج التنمية فيها من جهة أخرى، إلا أن الاتفاق لم يعالج هذه الأمور، وعلقها للبحث في لجان مشتركة، خصوصاً وأن الضفة الغربية فيها مخزون مائي يزيد عن ٦٠٠ مليون متر مكعب، وهي لا تستهلك منه أكثر من ٢٧٠ مليون متر مكعب على أحسن تقدير، ناهيك عن ازدياد الملوحة في المياه الجوفية في قطاع غزة.

ويقول د. سمير عبدالله المفاوض الفلسطيني في لجنة المياه متعددة الأطراف، إن الاستخدام الحالي للمياه سيبقى على ما هو عليه، وأي تغيير يتوجب موافقة الإسرائيليين، ولا يمكن فصل الأمر عن موضوع التنمية

الزراعية والاقتصادية والصناعية، ناهيك عن التنمية البشرية وعجز برنامج العودة لأي عدد جديد من النازحين أو اللاجئين بسبب عدم كفاية ما يتحصل من حصص مائية، بينما يُبقي الواقع المائي المفروض من إسرائيل الباب مفتوحاً أمام الهجرة اليهودية والاستيطان بسبب اعتبار المخزون المائي تحت تصرف سلطات الاحتلال الصهيوني.

إن الاتفاق لم يأخذ بعين الاعتبار سوى الاحتياجات الصهيونية لإقرار الأمر الواقع، وحيث إن المياه عصب الزراعة والصناعة والتوسع السكاني، يمكن القول أن الاتفاق لم يتمكن من وضع اللبنات الأولى السليمة لقواعد البنية التحتية للتنمية، ولا لعملية التوزيع الديمغرافي وذلك بسبب عدم تناوله للحقوق الفلسطينية من المياه. إن أمن المياه في العصر الحديث يعتبر موازياً للأمن القومي والعسكري لأي قطر، وذلك باعتباره قاعدة التقدم الصناعي والزراعي والسكاني، وذلك تماماً ما ذهب إليه د. يوسف الصايغ كبير الاقتصاديين الفلسطينيين عندما امتنع عن القبول بالاتفاق (اتفاق أوسلو) كبداية لإقامة بنية اقتصادية سليمة للحكم الذاتي المستقبلي للضفة والقطاع قائلاً: إن الاتفاق ضرب مشروعه السابق (الذي كان أعده لتنمية الضفة والقطاع معاً)، وأنه لا يستطيع (أي اتفاق أوسلو) بناء بنية تحتية سليمة لا جغرافياً ولا بما تم تحصيله من حقوق تتعلق بالأرض والثروات والحدود والموانئ ..إلخ.

القسم الثالث: الانعكاسات على القضية والمنطقة

أولاً: الاتفاق أسّس لقواعد الشرق الأوسط الجديد:

إن الاتفاق باختراقه الموقف العربي العام شكّل بداية جديدة تحيي ذكريات محاولات مصر كامب ديفيد لجر المنطقة للارتباط بإسرائيل، حيث اللجان الفنية المشتركة، واللجان الاقتصادية المشتركة، والتنسيق المستتر بين الأجهزة المختلفة، والقبول بالتعايش والتطبيع مع إسرائيل وربط إقتصاديات الأراضي المحتلة بها على أوسع نطاق، إضافة إلى إزالة العائق الأساسي أمام إسرائيل لتتمدد في المنطقة، والذي أوجد لكل الأطراف المبرر لفتح العلاقات والتطبيع مع إسرائيل، وبداية مشاركة إسرائيلية فاعلة في بناء الشرق الأوسط الجديد.

ثانياً: الاعتراف المتبادل:

أكدت رسائل الاعتراف المتبادلة بين إسرائيل والمنظمة، على أصداء اتفاق أوسلو، إكمال الشرعية الناقصة للدولة العبرية، حيث حصلت على الشرعية الدولية عام ١٩٤٨، والشرعية العربية لأول مرة عام ١٩٧٩ بتوقيع مصر لاتفاق كامب ديفيد معها، وعلى الشرعية الفلسطينية عام

١٩٩٣ بتوقيع اتفاق أوسلو معها، وبذلك أصبح وجودها كامل الشرعية في المنطقة من الناحية السياسية والقانونية الدولية، وكان الاعتراف بها من قبل ياسر عرفات بأحسن صور الاعتراف المتعارف عليه دولياً فيما يسمى بحق الدولة في الوجود (DEJOURE)، أما اعتراف إسرائيل بالمنظمة فكان من نوع يسمى الاعتراف بثورة أو تمرد أو فئة أو تنظيم (BELLIGERENCE) وهو أضعفها قانونياً، وعلى أحسن الأحوال اعتراف ضمني (IMPLIED)، وهو اعتراف قابل للإلغاء لأنه من شؤون الدولة الداخلية، ولا يحق لأي جهة خارجية التدخل في الأمر عرفاً.

ثالثاً: الاتفاق ضربة للقضية الفلسطينية:

سلب الاتفاق الفلسطينيين مقومات الدولة والاستقلال، سواء على صعيد الدفاع أو العلاقات الخارجية، أو الأمن أو الحدود أو السيادة على الأرض والثروات (حسب المادة ٣ من إعلان المبادئ)، وربط كل صلاحياتهم بما تتفق عليه اللجان المشتركة بين المنظمة وسلطات الاحتلال هذا ناهيك عن الموافقة على تأجيل جوهر القضية القائم على إنهاء الاحتلال، وما أحدثه من تغييرات تمس السيادة الوطنية الفلسطينية، وتأجيل أهم القضايا المتعلقة بالصراع كالقدس والمستوطنات والعودة والدولة المستقلة وحق تقرير المصير، والانسحاب العسكري الكامل، والحقوق الوطنية الأخرى إلى المفاوضات النهائية.

إن الاتفاق أفقد القضية بعدها وتأييدها الدولي ، وأضفى الشرعية

على تواجد الاحتلال وإن كان مخففاً، حسب موشي شاحال وزير الشرطة الإسرائيلية حين قال: «إن الاتفاق يعتبر موافقة من المنظمة على شرعية الاحتلال العسكري الذي قبلت أن تشاركه إدارة هذه المناطق».

ويخلي الاتفاقُ العربَ من مسؤوليتهم القومية تجاه الشعب الفلسطيني، ويدفعهم للانكفاء على الأجندة الوطنية لكل منهم، ويفقدهم أحد أبرز وأهم عوامل النجدة العربية المأمولة وهي قضية فلسطين، ويخرج القضية من دوائر الاهتمام العالمي والمؤتمرات الدولية المختلفة، ويمثل تراجعاً عن برنامج المنظمة في إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، والذي سبب جدلاً واسعاً في الساحة الوطنية. ويسقط أوراق الانتفاضة والمقاومة من يد الشعب الفلسطيني التي يمكن أن تدفع الاحتلال إلى الانسحاب في لحظة ما، كما برز من توجهات إسرائيلية تجاه غزة أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣، كما أنه يمثل مستوى أدنى مما كان يمكن للمفاوضين الفلسطينيين في واشنطن تحصيله.

رابعاً: انعكاسات الاتفاق على القضية والشعب:

١- بدء مشروع الكانتونات الإسرائيلي من خلال إعادة نشر القوات الإسرائيلية في الضفة والقطاع،حيث تتمركز في مناطق أمنية استراتيجية تحيط بالمناطق الفلسطينية، ويؤكد قواعد التقاسم الوظيفي مع الاحتلال، ويحرم الفلسطينيين من التواصل الجغرافي، أي يعمل على إقامة مناطق سكنية فلسطينية خاضعة لحصار عسكري طويل الأجل، (ولعل تفاصيل اتفاق أوسلو-٢ الذي أبرم في طابا تشير إلى هذا الإستنتاج).

٢-سقوط الأبعاد العربية والدولية للقضية، حيث يُخلي المجتمع الدولي من مسؤولياته، ويخلي العرب من المسؤولية القومية، ويخرج القضية من دوائر الاهتمام العالمي ، ويدمر برنامج منظمة التحرير وبرنامج الانتفاضة، ويفقد القرارات الدولية الايجابية تجاه القضية أي معنى لها، أي أنه يدمر إنجازات سياسية لأكثر من خمسين عاماً من الكفاح.

٣- نقل الصراع إلى داخل الشعب الفلسطيني، وتحويل جهد المؤيدين والمعارضين لمواجهة بعضهم بدلاً من مواجهة الاحتلال، كما وفّر الاتفاق لإسرائيل مجالاً أمنياً لاختراق المنطقة، وتقويض أسس الصحوة العربية الإسلامية، أسس بناء المجتمع العربي القادر على تنمية موارده، ويحد من توفر عوامل الاستقلال السياسي والاقتصادي والتميز الاجتماعي العربي في فلسطين.

٤- الاتفاق يحدد سقف الحل النهائي لقضية فلسطين، بأنه لا يتجاوز تطوير وضع الحكم الذاتي المرتبط ضرورةً بدولة أخرى فدرالياً أو كونفدرالياً أو إلحاقاً.

٥- سلب الاتفاق الشعب الفلسطيني فرص التحرير مؤقتاً ، وأجهض برنامج المقاومة الشعبية والنوعية الذي كان يتقدم، وحرمه من إمكانية التوصل إلى تحالف أو تفاهم وطني على قواعد مواجهة الاحتلال وتصعيد المقاومة ضده ، في نفس الوقت الذي أوجد نقاط خلاف وشقاق جديدة داخل البنية الفلسطينية. كما أفقد الشعب عدداً من مقنمات السيادة

والاستقلال وحرم الأجيال القادمة من سرعة الاستفادة والتطوير لإمكاناتها في مقاومة المشروع الصهيوني فضلاً عن أنه فتح للعدو أبواب المنطقة، وشكَّل معه تحالفاً اقتصادياً أمنياً يخدم مصالح إسرائيل بدرجة أساسية.

وإذا كان الاتفاق بكل هذه السلبيات في ظل توازن القوى القائمة اليوم، فما هي الأوراق التي يراهن عليها الفلسطينيون في المفاوضات النهائية، حتى يتمكنوا من تحصيل ما عجزوا عن تحقيقه في هذا الاتفاق؟.

الفصل الثالث

التطبيق الثاني لبرنامج السلام في الشرق الأوسط

المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية

الفصل الثالث

التطبيق الثاني لبرنامج السلام في الشرق الأوسط

المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية

المدخل

اولاً: ظروف المعاهدة وهدفها العام

جاءت المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية الموقعة في وادي عربة في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، لتشكل بداية حقيقية لعملية التحول في الشرق الأوسط، بعد أن دشنت اتفاقية القاهرة الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل في ٤ مايو ١٩٩٤ هذه العملية، ولا شك أن معاهدة السلام هذه قد جاءت حصيلة لتفاعل عوامل عديدة شكلت أسباباً ودوافع للأطراف الثلاثة: الولايات المتحدة، الأردن، وإسرائيل لتوقيعها، وهي – أي الأطراف الثلاثة – وإن اختلفت في بعض هذه الدوافع إلا أن مصالحها تتقاطع في بعضها الآخر. ولعل من أبرزها المواضيع المتعلقة بالأمن واستقرار المنطقة، إضافة إلى السعي الجاد لوضع الأسس الأولية لبناء النظام الشرق أوسطي الجديد

الذي طالما دعا إليه قادة إسرائيل وعلى رأسهم وزير خارجيتها شمعون بيريز، وقد جاءت في ظل معادلة دولية جديدة ترعاها الولايات المتحدة. وقد أعلن الجانبان الأردني والإسرائيلي في مقدمة المعاهدة (انتهاء حالة العداء بينهما) بموجب إعلان واشنطن الموقع في ٢٥ يوليو ١٩٩٤. ويجدر ملاحظة أن مصطلح «انتهاء حالة العداء» أوسع من مصطلح انتهاء حالة الحرب الذي عادة ما يرد في مثل هذه المعاهدات، حيث أنه لا يقتصر على المظاهر العسكرية والحربية، بل يشمل جوانب أخرى مثل الجوانب النفسية والإعلامية والثقافية، وبمعنى آخر كل جوانب الصراع الحضارية إضافة إلى الجانب العسكري، وسيكون هذا المفهوم أكثر وضوحاً مع استعراض مواد المعاهدة وملاحقها.

ثانياً: محتويات المعاهدة:

تشمل المعاهدة ثلاثين مادة وخمسة ملاحق، وتتناول مواد المعاهدة مواضيع إقامة السلام، والمبادئ العامة، والحدود الدولية والأمن، والعلاقات الدبلوماسية، والمياه، والعلاقات الاقتصادية، واللاجئين، والنازحين، والأماكن المقدسة، والتبادل الثقافي والعلمي، والتفاهم المتبادل، وعلاقات حسن الجوار، ومحاربة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، والطيران المدني، والبريد والاتصالات، والسياحة والبيئة والطاقة وتنمية أخدود وادي الأردن، والصحة، والزراعة، وتنمية العقبة وإيلات، والتعويضات، والحقوق

والواجبات، والتشريعات، والتصدير، والإجراءات المؤقتة، وحل النزاعات، والتسجيل.

أما الملاحق الخمسة فيتناول أولها تحديد وتثبيت **الحدود الدولية** بين الطرفين مع وضع الترتيبات الخاصة بمنطقتي الباقورة نهاريم، والغمر (تسوفار). ويتناول الملحق الثاني موضوع المياه من حيث حصص الطرفين في مياه نهر اليرموك، ونهر الأردن ، والمياه الجوفية، وأوجه التعاون بينهما في هذا المجال. ويتناول الملحق الثالث التعاون بينهما في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات. بينما يتناول الملحق الرابع التعاون في **مجال البيئة**، وأخيراً يتناول الملحق الخامس ترتيب **حركة الأفراد عبر نقاط العبور** بين البلدين.

وقد وقع على المعاهدة من الجانب الأردني رئيس الوزراء عبد السلام المجالي ومن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء اسحق رابين، وشهد على المعاهدة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وتمت بحضور الملك الحسين، وتأتي المعاهدة على خلفية إعلان واشنطن الموقع بين الطرفين في ١٩٩٤/٧/٢٥.

وبناء على المعاهدة استعاد الأردن السيادة الرسمية على منطقتي الباقورة – عند تقاطع مجرى نهري الأردن واليرموك – التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٥٠، وتبلغ مساحتها حوالي ٨٣٠ دونماً، وذلك برغم بقاء حق التملك فيها للإسرائيليين ومنطقة وادي عربة التي تبلغ مساحتها حوالي ٣٤٠كم مربع ، والتي تم احتلالها من قبل إسرائيل خلال الفترة

١٩٦٨ - ١٩٧٠ عدا منطقة الغمر (جنوبي البحر الميت) حيث بقيت حقوق الإستعمال فيها للإسرائيليين. كما تم تبادل بعض المناطق بين الجانبين وفق المعاهدة عند رسم الحدود.

القسم الأول: الدوافع والانعكاسات والخطوط العامة في المعاهدة

أولا: الدوافع والأهداف

١- الدوافع والأهداف الأردنية

أ- آثار حرب الخليج و الحصار المفروض على ميناء العقبة من قبل الولايات المتحدة ونتائجه السياسية والاقتصادية.

ب- دوافع اقتصادية (الأزمة الاقتصادية/ انخفاض المساعدات وتوقف بعضها / مشكلة الديون الأردنية).

جـ- الدافع الأمني (الخوف من مشروع الوطن البديل الذي يتبناه قطاع غير قليل في البنية السياسية الإسرائيلية.

د- تردي العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً بعد توقيع الأخيرة لإتفاق (أوسلو – ١).

هـ- سياسة المحاور العربية الجديدة حيث سعى الأردن لتحسين علاقاته العربية بعد انتهاء حرب الخليج، لكنه لم ينجح قبل توقيع المعاهدة.

و- وجود إرهاصات غربية وغيرها تهدد الدور الإقليمي للأردن،

خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير، وفي ظل التوجه الدولي لبناء شرق أوسط جديد.

٢- الدوافع والأهداف الإسرائيلية

أ- الدافع الأمني لإسرائيل بغرض إنهاء الانتفاضة واحتواء نتائجها وتداعياتها، وتأمين الحدود..،.

ب- إضعاف المنظمة وإحياء فكرة الوطن البديل بشكل غير مباشر (تأسيس لبناتها الأولى).

جـ- بناء الشرق الأوسط الجديد (اقتصادياً وسياسياً وأمنياً لتكون العلاقات الأردنية – الإسرائيلية نواة له).

د- تحقيق الإعتراف بإسرائيل كإحدى دول المنطقة تشارك في رسم سياستها ومستقبلها في مختلف المجالات.

هـ- استثمار المعاهدة في الضغط على السوريين من جهة، والفلسطينيين في المفاوضات التالية من جهة ثانية، لخفض سقف مطالبهم.

٣- الدوافع والأهداف الأمريكية

أ- الاسهام في تحقيق استقرار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، خصوصاً ما يتعلق بتدفق النفط وأمن إسرائيل واستقرار الوضع السياسي للحكومات الصديقة.

ب- استثمار المعاهدة في الضغط من أجل كسر جمود المفاوضات مع بقية الأطراف العربية:

١- على المسارين السوري واللبناني.

٢- الضغط على المنظمة لتقليل مطالبها خصوصاً فيما يتعلق بالدولة المستقلة والقدس.

ثانياً: أهم مسارات العمل على تنفيذ المعاهدة:

١- المجال الأمني المواد [(٢/٣)، (٤)، (١١/١/أ، ب، ج)].

٢- المجال الاقتصادي [(١٣، النقل والطرق)، (٤،حرية الملاحة والموانئ)، (٥ الطيران المدني)، (١٦ البريد والاتصالات)،(١٧، السياحة) (١٩، الطاقة)،(٢٠،تنمية أخدود وادي الأردن)، (٢٢، الزراعة)، (٢٣، العقبة وإيلات)].

٣- المجال الثقافي والفكري والدبلوماسي - [المواد (٥، العلاقات الدبلوماسية)(١٠، التبادل الصحي والثقافي) (١١، التفاهم المتبادل)].

ثالثا: أبرز الإشكاليات في مضامين المعاهدة

١- نسبة ما ناله الأردن من حقوقه في نهري الأردن واليرموك والآبار الإرتوازية في وادي عربة(مادة ٦)، وإشكالية اقتسام الحصص مع سوريا فـي نهر اليرموك، والحكم الذاتــي فـي نهر الأردن.

٢- **تعديل مفهوم السيادة الدولي على الأرض والمقدسات،** من خلال طرح موضوع حقوق الإمتلاك الخاصة والإستعمال لمواطني دولة أخرى في بعض الأراضي، والولاية الدينية على المقدسات الاسلامية في القدس الشرقية (المادة٣ الحدود+ الملحق الأول)، المادة٩ الولاية الدينية.

٣- التطبيع الشامل والانفتاح على قواعد تفوق قواعد العلاقات الطبيعية [(الأمن) المواد (٤/١/ أ، ٤/١/ ب)، (٤/٤/ أ،ب)، (٢٥/ ٢)، (٢٥/٦)].

٤- **الأمن الإسرائيلي هو الأبرز في المجال الأمني** [المادة (٤/٣/ب، ج)، ٤/٤/ي)، (٤/٥/أ، ب)].

القسم الثاني: قراءة في أهم مواد المعاهدة ونتائجها

أولاً: الحدود والسيادة والأرض

حددت المادة(٣) من المعاهدة الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل وفقاً لخرائط الانتداب البريطاني (إمارة شرق الاردن)، بوصفها حدوداً دائمة وآمنة ومعترفاً بها دولياً، واستثني من ذلك منطقتين حدوديتين فقط، حيث أشار البند ٣/٨ والملحق /١ب إلى أن منطقة الباقورة/ نهاريم (تقع في الحوض الشمالي وعند التقاء نهري الأردن واليرموك) تعتبر منطقة خاضعة للسيادة الأردنية مع وجود حقوق امتلاك إسرائيلية خاصة (لم يحدد مفهومها) (**Land Owner Rights**)، تتعهد الأردن فيما يخصها بالسماح بحرية الحركة والدخول والخروج لملاكها ومُوظفيها وزوارها، وإعفائها من إجراءات الجمارك وأي ضرائب تمييزية، وباتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع أي أذى يلحق بأي شخص يدخل هذه المنطقة ، والموافقة على وجود الشرطة الإسرائيلية فيها باللباس الرسمي، وتطبيق القوانين الإسرائيلية على ساكنيها من الإسرائيليين، وقد أعطيت هذه الحقوق لمدة حددت ب٢٥ سنة تجدد تلقائياً.

وأشار البند ٣/٩ والملحق /١ج الى الوضع الخاص بمنطقة الغمر/ تسوفار(وتقع في الحوض الجنوبي)، والمتمثل في كونها أرضًا تحت السيادة الأردنية يكون للإسرائيليين فيها حقوق استعمال (لم يتم تحديد مفهومها) (Land Users)، لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد، وبنفس التعهدات الأردنية المشار إليها في الفقرة الخاصة بمنطقة الباقورة/ نهاريم آنفاً.

وقد أعطت المعاهدة الأردن حقوقاً سيادية أساسية في هاتين المنطقتين مثل حق اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الأشخاص، وحق عدم قيام نشاطات تضر بأمنه في المنطقتين، وحق عدم السماح بإلقاء فضلات من خارجها فيهما، وحق الأردن بالموافقة المسبقة على امتلاك أو استعمال أي أشخاص غير إسرائيليين في أراضي المنطقتين.

غير أنها حرمته من حق تطبيق تشريعاته الجمركية أو المتعلقة بالهجرة من جهة الطرف الإسرائيلي، ومن حق تطبيق القوانين الجلائية الأردنية على الأشخاص والسكان الإسرائيليين وزوارهم ومستخدميهم فيهما، أو حق اتخاذ أي إجراء يؤثر على إنتاج آبار المياه الجوفية في المنطقتين.

في نفس الوقت الذي أعطت فيه للإسرائيليين حق دخول رجال الشرطة بلباسهم الرسمي، وحق تطبيق القوانين الإسرائيلية على الإسرائيليين وأنشطتهم في المنطقتين، وحق الاستمرار في استعمال آبار المياه الجوفية في وادي عربة الواقعة في المنطقتين.

ثانياً : الأمن والعلاقات الأمنية

نصت المادة (٤) من المعاهدة على أن «كلا البلدين سيمتنعان عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلبًا على أمن الطرف الآخر وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر باستخدام القوة أو السلاح أو أي وسيلة أخرى ضده، وسيحول الطرفان دون وقوع أي تهديدات تخل بالأمن نتيجة أي عمل (إرهابي) مهما كان نوعه» وقد عبر البلدان عن رغبتهما في تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً إلى تحقيق الأمن الدائم، وتفادي التهديدات واستخدام القوة فيما بينهما، ويظهر من ذلك أن أبرز الإشكالات الأمنية التي يأمل الإسرائيليون بحلها من خلال توقيع هذه المعاهدة هي :

١- العمل على تكريس الحدود الآمنة بين الطرفين على نهر الأردن، وضمان الإسرائيليين أن أي طرف من الجانب الأردني لن يقوم بعمليات عسكرية ضد المصالح والقوات الإسرائيلية عبر نهر الأردن.

٢- التقليل من احتمالات تحرك الجانب العربي لحرب مفاجئة ضد اسرائيل، وذلك من خلال تأمين أطول جبهة مواجهة على نهر الأردن، ومنع إمكانية تطور الوضع العسكري في الأردن بدرجة تهدد الأمن الصهيوني المجاور.

٣- التعاون مع الدول المجاورة للعمل على إضعاف المنظمات التي تمارس أعمال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل وتتخذ من الدول المجاورة

نقاط انطلاق أو إسناد لها، وذلك من خلال العمل على تجفيف التمويل وإضعاف نقاط الاتصال، والتخفيف من الدعم اللوجستي المتعدد. وقد أشار إلى ذلك إسحق رابين بقوله: «يجب علينا أن ننظر إليه [توقيع إعلان واشنطن] في سياق الإتجاهات في الشرق الأوسط، والتي أهمها ظهور حركات إسلامية متطرفة في الجانب الفلسطيني وفي الجانب اللبناني وفي بعض الدول العربية الأخرى ، وهذه الحركات منبثقة عن مصدر معين هدفه زعزعة أي محاولة لتحقيق السلام».

وتؤكد نصوص المعاهدة في الجانب الأمني على أن مسؤولية الأردن الأمنية (مادة ٤/٥/أ) تتسع لتشمل اتخاذ الإجراءات الأمنية بحق المنظمات أو الأحزاب أو الحركات التي تتبنى برامج معادية لإسرائيل والتي تقيم على الأراضي الأردنية [مادة ٤/٥/ب]، الأمر الذي يدفع باتجاه منع ومحاربة هذه الأطراف. مما قد يكون انعكاسات أمنية سلبية في الأردن، وربما يفهم مما ورد في المادة ٤/٥/ب (دون المساس بالحريات الأساسية في التعبير عن الرأي والتنظيم)، أنها توفر للأردن هامشاً للمناورة أمام الجانب الإسرائيلي لتبرير عدم توسيع دائرة إجراءات الأردن بحق المعارضين بما قد يتسبب بخلل في التوازن السياسي والاجتماعي والأمني الداخلي في البلاد، ويعد البند (٤/٣/١) البند الذي يوفر للأردن مصلحة أمنية واضحة، حيث نص على تعهد إسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية ضده.

ثالثاً: الاقتصاد:

يعد تدفق رؤوس الأموال على منطقة يقوم اقتصادها على اقتصاد الخدمات سبباً لخلق طفرة في هذا القطاع نتيجة المنافسة المحمومة، مما يغري كثيراً من المستثمرين بالتوجه إلى هذا القطاع على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وسيؤدي ذلك –حال حدوثه– إلى زيادة في تشويه الاقتصاد وبرامج التنيمة، حيث ستزداد هشاشة القاعدة الإنتاجية، ويتضخم قطاع الخدمات، ويتوقع أن يحدث ارتفاع في الدخول والأسعار قد ينعكس سلباً على القطاعات الإنتاجية ، مما يعيق التقدم الاقتصادي الحقيقي.

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل سوف تستفيد – من خلال الشق الإقتصادي في المعاهدة – من الموقع الجغرافي للأردن، وحركة الترانزيت بحكم توسطه في الشرق الأوسط، مما يخفف من تكاليف النقل للمنتجات الإسرائيلية، ويوفر لها شرط السرعة، ويجعل الاتصال بين المنتج والمشتري اتصالاماديا مباشراً مما يوفر منتجاً رخيصاً نسبياً.

وقد تعمد إسرائيل إلى إغراء بعض الصناعيين الأردنيين بالتخلي عن إنتاجهم المنافس أو المماثل، حيث تشجع تحولهم إلى وكلاء معتمدين لترويج المنتجات الإسرائيلية في السوق الأردنية والأسواق العربية المجاورة، ويعني هذا بداية تراجع العديد من الصناعات الأردنية المهمة. وفي أحسن الحالات ستشجع إسرائيل إقامة صناعة التغليف والتعبئة والتجميع

لمنتجاتها، ولكن لا يتوقع أن تسهم أو تشجع إقامة صناعات كبيرة وأساسية تمكن من نقل وتوطين الصناعة الحديثة في الأردن والمنطقة العربية.

وفي مجال العمالة والتنمية البشرية تعد إسرائيل في أمس الحاجة إلى عمالة تسد احتياجاتها في قطاعات هامة يُعد العمل فيها شاقًا وغير مرغوب في المجتمع الإسرائيلي المعاصر، مثل صناعة البناء وأنواع من العمل الزراعي،كما أنها بحاجة إلى فروع من العمل المهني، وتأمل إسرائيل في الحصول على العمالة الرخيصة من الأُردن والبلاد العربية، مما يمكنها من التوسع في إنتاجها الزراعي وفي قطاع الإسكان والبناء، حيث يمكن أن تشجع تنمية المرافق والتدريب المهني في المنطقة العربية لتأهيل الكوادر العاملة القادرة على خدمة الاقتصاد الإسرائيلي وذلك على حساب التعليم الأكاديمي والبحث العلمي الذي يشكل قاعدة التطور والتقدم المعاصرة.

رابعاً: التوطين والوطن البديل عند حزبي العمل والليكود الإسرائيليين

شعرت إسرائيل منذ فترة بخطورة انقلاب المعادلة السكانية في فلسطين لصالح العرب، وبالخطر الداهم الذي تمثله هذه الحقيقة، خاصة وأن النمو الديمغرافي عند الفلسطينيين أسرع منه عند الإسرائيليين، وثار نقاش مستفيض حول هذه المسألة في دوائر القرار الإسرائيلية، وطرحت العديد من المشاريع الخيارات «تراوحت ما بين الكونفدرالية الأُردنية – الفلسطينية – وهي مشروع حزب العمل ـ المقبول إلى حد ما عربياً، ومشروع الوطن البديل الذي يؤيده اليمين الإسرائيلي».

وإذا كان مشروع اليمين الإسرائيلي القائم على فلسفة «الترانسفير» القسري للعرب إلى الضفة الشرقية من النهر غير مرجح في هذه المرحلة، فإن مشروع حزب العمل الإسرائيلي الذي يؤيد فكرة الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية يعني أن يكون الأردن على المدى البعيد وطناً بديلاً نظراً لإمكانية حدوث هجرات طوعية إلى الأردن نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في الضفة وغزة، وغموض المستقبل، وتردي الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع.

إن مثل هذه الهجرات المحتملة ولم يرد في نصوص المعاهدة ما يمنع وقوع مثل هذه الهجرات، حيث اقتصر المنع على الهجرات القسرية كما ورد في المادة (٢/٦)، هذا فضلاً عن أن المعاهدة أكدت على مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين، مما يلغي في هذه الحالة حق العودة لهؤلاء إلى وطنهم فلسطين، ويمهد لإقامة الوطن البديل، وتعد الفقرة (٨/٢/ب٣) أول نص صريح يدعو بشكل واضح إلى توطين الفلسطينيين خارج أرضهم.

ويستفاد من ذلك أن تفكير حزب العمل باتجاه الحل الكونفدرالي بين مناطق الحكم الذاتي والأردن ينطلق من برنامج الحزب لإقامة الوطن البديل في الضفة الشرقية للنهر، والتخلص من العبء السكاني الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع لمصلحة نقاء الدولة العبرية واستقرارها الداخلي واستفرادها بالثروات الفلسطينية.

خامساً: المياه:

يمكن تناول موضوع المياه في المعاهدة من خلال تحديد طبيعة المشكلة المعلقة بين الأردن وإسرائيل في مجال المياه، والتغير في حصص الجانبين وفق المعاهدة، وانعكاسات هذه التغيرات على المشكلة المائية. وتتلخص المشكلة المائية القائمة فيما يلي:

١-تزايد الحصة التي تستهلكها إسرائيل من نهر الأردن حيث وصلت إلى ٦٦٠ مليون متر مكعب/ سنوياً، في حين أن مشروع جونستون لعام ١٩٥٣ كان قد حددها بـ٣٧٥ مليون متر مكعب سنوياً.

٢- تزايد نسبة الاستهلاك الإسرائيلي من نهر اليرموك عن الحصة المقررة له وفق المشروع السابق.

٣- سيطرة إسرائيل على معظم المياه الجوفية في وادي عربة، والتي تبلغ كميتها أكثر من ٣٢ مليون متر مكعب سنوياً في القطاعين الشمالي والجنوبي منه.

٤- الحفر العميق للآبار الإرتوازية في وادي الأردن على الضفة الغربية للنهر من قبل الإسرائيليين، مقارنة بعمق الآبار على الضفة الشرقية، مما أدى إلى انخفاض المنسوب المائي في الآبار الأردنية وزيادة نسبة الملوحة فيها.

٥- السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المياه المعدنية في منطقة (الحمة) الأردنية المحتلة، والتي تبلغ كميتها أكثر من ٢٠ مليون متر مكعب سنوياً (ملحق/٢مادة ١/٢/د).

وقد كان الأردن محروماً من حصة مائية في النهرين تبلغ حوالي ٤٧٣ مليون متر مكعب سنوياً منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، وتعد هذه الحصة ممثلة لمعظم حقوقه المائية وفق مشروع جونستون (١٩٥٣) وحدود الانتداب، مضافاً إليها حقوقه في المياه الجوفية في وادي عربة، وفي المياه المعدنية في (الحمة)، ومقارنة الكميات التي حصل عليها بموجب المعاهدة بهذه الكمية تحدد مدى إستكمال حصول الأردن على حقوقه المائية (مادة ٦ ملحق ٢).

وقد قدر الخبراء الأردنيون المفاوضون في شؤون المياه أن الأردن قد حصل – عبر المعاهدة – على كمية إضافية من المياه تبلغ ٢١٥ مليون متر مكعب سنوياً، وهي تشكل حوالي ٤٦٪ من الكمية التي حرم منها منذ عام ١٩٦٧. وتعد كمية المياه الجديدة التي حصل عليها الأردن غير كافية لأغراض التنمية، ولا تصلح لتأسيس البنية التحتية لاقتصاد صناعي أو زراعي منافس في الشرق الأوسط، ويتوقع أن يصل مجموع استهلاك الأردن من المياه عام ٢٠٠٠م إلى «١٠٠٠مليون متر مكعب سنوياً»، وبذلك يكون مجموع ما تبقى من حقوق أردنية في المياه بحوزة إسرائيل يعادل أكثر من ٢٥٪ من حجم استهلاك الأردن للمياه عام ٢٠٠٠م.

القسم الثالث: مكاسب كل من إسرائيل والأردن في المعاهدة.

بعد هذه القراءة التحليلية لأهم نصوص المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية يتبين أن طرفي المعاهدة قد حققا مكاسب وقدما تنازلات متبادلة، حيث نجح الأردن في تثبيت كيانه السياسي وحدوده، كما قلل من احتمالات توجيه أي تهديد عسكري له من قبل إسرائيل، وحصل على كثير من حقوقه المائية المسروقة، وأُعطي أولوية في الإشراف على الأماكن المقدسة في مدينة القدس. إضافة الى مكاسب اقتصادية تقوم على برامج جذب رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة، والاستثمار، والسياحة ، وغيرها.

كما حققت إسرائيل من خلال المعاهدة اعتراف الأردن بها كدولة ذات سيادة وحدود، وأقرت المعاهدة لإسرائيل الحق في العيش بسلام، والاعتراف بدورها الإقليمي في المنطقة، كما نجحت في تقوية موقفها التفاوضي أمام الأطراف العربية الأخرى، وثبتت رؤيتها الاستراتيجية فيما يتعلق بالقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وقضية اللاجئين والنازحين، إضافة إلى ذلك فقد حققت المعاهدة مكاسب اقتصادية لإسرائيل تتمثل في إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية والاستفادة من

الثروات الموجودة في بعض المناطق الأُردنية (الغمر، الباقورة)، كما ساهمت المعاهدة في تشجيع اجتذاب رؤوس الأموال، وإنشاء المشاريع المشتركة وتعزيز القطاع السياحي، الأمر الذي يعزز انفتاح إسرائيل وارتباطها إقتصادياً بالمنطقة العربية بأسرها.

عضوية الزمالة في المركز

من أجل تعميم منهجية المركز وفائدته للأفراد المهتمين بفعاليات المركز وإنتاجاته، ولتكوين مجال حيوي حول المركز، وللتعرف على قدرات الآخرين والاستفادة منها، فقد ارتأت إدارة المركز استحداث نظام **«عضوية الزمالة»**.

يحصل على عضوية **«زميل المركز»** كل مهتم بمجالات عمل المركز، يقدم طلب عضوية الزمالة (القسيمة)، وتنقسم عضوية الزمالة حسب المدة إلى قسمين:

١- عضوية لعام واحد، قابلة للتجديد.

٢- عضوية لمدى الحياة، والتي توفر للزميل عضوية دائمة لا حاجة لتجديدها كل عام.

حقوق الزميل

١- حضور نشاطات المركز وفعالياته.

٢- تزويده بنشرات المركز وأبحاثه ودراساته وتقاريره العلمية - بناء على طلبه - حال صدورها، بخصم خاص مقداره ٦٠٪ من سعر الغلاف مضافاً إليه أجور البريد.

٣- الاستفادة من وحدة المركز ومكتبته ووثائقه وفق النظام المحدد لذلك.

٤- تزويده بتقارير عن أنشطة وفعاليات المركز المختلفة دورياً.

٥- الحصول على اشتراك مجاني في التقرير التحليلي غير الدوري للمركز «قضايا شرق أوسطية» والنشرة الإخبارية NewsLetter.

٦- الحصول على بطاقة (هوية) عضوية الزمالة من المركز.

ملاحظة: انظر قسيمة الاشتراك في عضوية الزمالة في الخلف.

قسيمة اشتراك في عضوية الزمالة

الاسم الكامل: ....

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى الجنسية: ....

مكان وتاريخ الولادة: ....

التخصص العلمي: .... المهنة ....

مكان العمل: ....

عنوان المراسلة: ....

....

ت: .... ف: ....

قيمة الاشتراك في عضوية الزمالة:

للعام الواحد	١٥ ديناراً أردنياً داخل الأردن
	٢٥ دولاراً أمريكياً خارج الأردن
لمدى الحياة	١٥٠ ديناراً أردنياً داخل الأردن
	٢٥٠ دولاراً أمريكياً خارج الأردن

☐ أرفق طيه شيكاً / حوالة بنكية بقيمة ....

للإشتراك في عضوية الزمالة وفق الامتيازات المذكورة، وذلك:

○ لعام ...... ١٩م ○ لمدى الحياة

التاريخ: .... التوقيع: ....

(يرجى تسديد قيمة الرسوم لأمر مركز دراسات الشرق الأوسط)

إصدارات MESC

١- جواد الحمد، توجهات أميركية تجاه الشرق الأوسط، تقارير - رقم ١٥، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ٢٠١ صفحة.
(السعر ٥٫٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨٫٥٠ دولار خارج الأردن).

٢- داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤ - ١٩٩٥)، تقارير - رقم ١٤، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ١٨٨ صفحة.
(السعر ٥٫٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨٫٥٠ دولار خارج الأردن).

٣- مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، دراسات - رقم١٣، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ١٠٢ صفحة.
(السعر ٣٫٩٠٠ دينار داخل الأردن، ٦٫٥٠ دولار خارج الأردن).

٤- جواد الحمد، في الذاكرة الإنسانية: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، دراسات - رقم١١، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ١٥٣ صفحة.
(السعر ٤٫٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٧ دولار خارج الأردن).

٥- محمد معالي وآخرون، المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)، دراسات - رقم٥، الطبعة الأولى، عمان - الأردن،١٩٩٥، ٩٢ صفحة.
(السعر ٤ دينار داخل الأردن، ٦٫٥٠ دولار خارج الأردن).

٦- عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، دراسات - رقم٩، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ٢٠٦ صفحة.
(السعر ٥٠٠ر٥ دينار داخل الأردن، ٥٠ر٨ دولار خارج الأردن).

٧- جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، دراسات - رقم٤، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٤، ٢٢٠ صفحة.
(السعر ٥ دينار داخل الأردن، ٨ دولار خارج الأردن).

٨- عمر عبدالرزاق وهاني سليمان - محرران -، أبعاد الاتفاق الإقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي، حلقات بحث - رقم٧، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٤ ٩٠ صفحة.
(السعر ٣ دينار داخل الأردن، ٥ دولار خارج الأردن).

٩- جواد الحمد وهاني سليمان - محرران -، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، ندوات - رقم٨، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٤، ١٩٩ صفحة.
(السعر ٥ دينار داخل الأردن، ٨ دولار خارج الأردن).

١٠- محمد صقر وآخرون، معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية.. دراسة وتحليل، دراسات - رقم١٢، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٤، ٢٠٠ صفحة.
(السعر ٧ دولار).

١١- جواد الحمد، مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، دراسات - رقم١٠، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٤، ٤٠ صفحة.
(السعر ٣ دولار).

١٢- جواد الحمد وآخرون، المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط، ندوات رقم٢، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩١، ٣٥١ صفحة.
(السعر ٤ دينار داخل الأردن، ٧ دولار خارج الأردن).

١٣- عبد الحميد السائح وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية ودورها في التحرير، ندوات- رقم٣، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩١، ١٣٠ صفحة.
(السعر ٢ دينار داخل الأردن، ٤ دولار خارج الأردن).

١٤- جواد الحمد وآخرون، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، دراسات - رقم١، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩١، ٧٠ صفحة.
(السعر ١ دينار داخل الأردن، ٥٠٠ر٢ دولار خارج الأردن).

١٥- مركز دراسات الشرق الأوسط، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، باللغة الانجليزية. تقارير - رقم ١٦، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٦، ٩٠ صفحة
(السعر ٥٠٠ر٣ داخل الأردن، ٥٠ر٥ دولار خارج الأردن).

١٦- عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، دراسات رقم ١٧، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٦، ٣٥٠ صفحة.
(السعر ٥٠٠ر٧ دينار داخل الأردن، ٥٠ر١١ دولار خارج الأردن).

١٧- جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، دراسات - رقم ١٨، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٦، ١٠٠ صفحة.
(السعر٥٠٠ر٣ دينار داخل الأردن، ٥٠ر٥ دولار خارج الأردن).

قسيمة شراء

الاسم الكامل: ....

التخصص العلمي: ....

مكان العمل: ....

عنوان المراسلة البريدي: ....

....

ت: .... ف: ....

رقم المطبوعة على قائمة الإصدارات: ....

العدد: ....

السعر الفردي (انظر قائمة الإصدارات في الخلف): ....

السعر الإجمالي: ....

Publications Order Form

Full Name: ....

Qualification (Field): ....

Place of work: ....

Occupation: ....

Postal Address: ....

....

Tel: .... Fax: ....

Publication No. (As in the Publication list on the back)..........................

No. of copies wanted ....

Unit price (As in the Publication List) ....

Total Price: ....

Analytical Study, Studies - No. 12, First Ed., Beirut - Lebanon, 1994, 200 PP., $7.00.

11- El-Hamad, Jawad; The Future of Arab National Security Under The Peace Era With Israel, Studies - No. 10, First Ed., Beirut - Lebanon, 1994, 40 PP., $3.00.

12- El-Hamad, Jawad and others, Regional Conference for Peace In The Middle East, Seminars - No.2, First Ed., Amman - Jordan, 1991, 351 PP., $7.00.

13- Alsa'eh Abdul-Hameed and others, Palestinian Intifada.. Its Future and Role in Lebaration, Seminars - No. 3, First Ed., Amman - Jordan, 1991, 130 PP., $ 4.00.

14- El-Hamad, Jawad and others, Views and Prospectives on the Existing Reality and Future of the Middle East, Studies - No.1, First Ed., Amman - Jordan, 1991, 70 PP., $2.50. (Arabic and English).

15- Middle East Studies Centre, The Palestinian National Authority (PNA) in a year (1994-1995), Reports - No. 16, First Ed., Amman - Jordan 1996, PP. 90(English virsion) $ 5.50.

16- Yousef, Emad, and Al Sabbagh, Arwa, The Future of the International Policies toward the Middle East, Studies - No.17, First Ed. Amman - Jordan, 1996. PP.350 $ 11.50.

17- El-Hamad, Jawad, The Peace Process in the Middle East and its Applications on the Palestinian and Jordanian Tracks. Studies - No. 18, First Ed., Amman - Jordan, 1996 PP. 110 $ 5.50.

MESC Publications

1- El-Hamad, Jawad; American Trends Towards The Middle East, Reports - No. 15, First Ed., Amman - Jordan, 1995, 201PP., $8.50.

2- Sulaiman, Dawod; The Palestinian National Authority in a Year (1994-1995), Report - No.14, First Ed., Amman - Jordan, 1995, 188 pp., $8.50.

3- Omar, Majdi; The Changes In The World Order and It's Impacts On The Middle East, Studies - No. 13, First Ed., Amman - Jordan, 1995, 102PP., $6.50.

4- El-Hamad, Jawad; In The Human Memory: Palestinian People The Victim of Israeli Terror And Massacres, Studies - No.11, First Ed., Amman - Jordan, 1995, 153 PP., $7.00.

5- Ma'ali, Mohammad and others, Bilateral And Multilateral Negotiations For Peace In The Middle East (Scenarios Expected), Studies - No5., First Ed., Amman - Jordan, 1995, 92 PP., $6.50. (Enlish virsion).

6- Yousef, Imad and others, The Effects of Palestinian Autonomy Agreement "Gaza - Jericho First", Studies - No.9, First Ed., Amman - Jordan, 1995, 206 PP., $8.50.

7- El-Hamad, Jawad; The Future Of Peace In The Middle East, Studies - No. 4, First Ed., Amman - Jordan, 1994, 220 PP., $8.00.

8- Abdul-Razak, Omar and Sulieman, Hani - Editors-, Palestinian - Israeli Economic Agreement, Seminars - No. 7, First Ed. 1994, 90 PP., $5.00.

9- El-Hamad, Jawad and Sulieman, Hani, Palestinian Autonomy Elections, Seminars - No. 8, First Ed., Amman - Jordan, 1994, 199 PP., $8.00.

10- Sakar, Mohammad and others, Jordanian - Israeli Peace Treaty..

MESC Fellowship Coupon

Full Name: ....

Sex : ☐ Male ☐ Female

Nationality: ....

Place & DOB: ....

Qualification: ....

Place fo work: ....

Occupation: ....

Postal Address: ....

....

Tel: .... Fax: ....

The Fellowship subscription Fees:

Annual Subscription:	**- JD 15 inside Jordan**
	- US $ 25 outside Jordan
Life Subcription:	**- JD 150 inside Jordan**
	- US $ 250 outside Jordan

- Enclosed a cheque/ a bank draft of value ....

For the subsription of **fellowship** according to the said privileges, for

☐ The Year 19 ..... ☐ Life

Date:.......................... Signature: ....

(Please write the cheque payable to the order of Middle East Studies Centre)

MESC Fellowship Program

MESC has developed the "**Fellowship Program**" to extend the methodology and benefits of the centre. It aims to create a lebensraum around itself. It will try to recognize the abilities and concerns of the **fellow** through the participation in **MESC** activities and by providing him with MESC outputs and publications.

The MESC **fellowship** can be abtained by any educated person who's interested in the centre's scope of activities, filling the **Fellowship coupon**. There are two categories of **fellowship** according to the duration:

First: One Year renewable subsrciption.

Second: Life subscription that provides the **fellow** with permanent subsrciption for life, wherever he lives, with no need to be renewed annually.

Rights of the Fellew

1- Attending the activities of the centre.

2- Providing him with the centre's publications, researches, studies and reports, upon his request when issued, against a 60% discount of the fixed price in addition to the mailing costs.

3- Making use of the centre's information unit, library and documents in according with the established system.

4- Providing him periodically with different reports of the centre's activities.

5- The centre's **fellow** will have an annual subscription in the "**Occassional Report**" on "Middle Eastern Causes" and "**Newsletter**" free of charge.

6- Graining the MESC **fellowship** identity card.

If you would like to be a "**fellow**" fill in the subscription coupon on the back and send it to MESC address:

Middle East Studies Centre
P.O. Box 20543
Amman 11118 - Jordan
Tel: 06 - 613451
Fax: 06 - 613452

It can be said that both Jordan and Israel have achieved gains out of the treaty. Jordan has managed to strengthen its political entity and borders. It has also regained most of its occupied territories. Moreover it has reduced the possibility of a military threat by Israel. In addition, it has recovered most of its water rights. It was also given the priority in supervising the shrines of Jerusalem, as well as in economical gains based on attracting capitals, setting up joint projects, investment, tourism, etc..

As for Israel, It has obtained Jordan's recognition of its sovereignty and borders. The treaty recognized Israel's right to live in peace as well as its regional role in the Middle East. Israel has also managed to enhance its negotiations position against other Arab countries. Furthermore, it has reinforced its strategic view in relations to Jerusalem, the Palestinian territories occupied in 1967, and the refugees and displaced issue. In addition, it has achieved economical gains through the ending of the Arab economic boycott. The treaty also contributed to the encouragement of capital attraction, setting up of joint projects, and boosting the tourism sector, thus supporting the openness of Israel and its economic connection to the whole Arab region.

philosophy of coercive "transfer" of Arabs to the East Bank of the Jordan River is unlikely at this stage, the plan of the Israeli labour party which supports the idea of a Jordanian-Palestinian confederation means that Jordan might be an alternative country because of the possible volunteer immigrations to Jordan for reasons of unstable political and security conditions in the West Bank and Gaza Strip, the obscure future, and the bad economic conditions in the West Band and Gaza Strip. The treaty doesn't mention the way to prevent such potential immigration. It only prohibits coercive deportation as stated in Articlem 2/6. Furthermore, it emphasizes the principle of settling the Palestinian refugees as shown in clause 8/2/b3, which is considered the first explicit statement calling for the settling of the Palestinians outside their homeland.

Jordanian experts participated in the negotiations about water estimated that Jordan has obtained through the treaty nearly 215 msqm of water annually, that is 46% of the amount Jordan has been deprived of since 1948 (about 473 m.sq m. annually). However, this amount is insufficient for development purposes and the establishment of an infrastructure for a competitive industrial or agricultural economy in the Middle East.

From a security point of view the treaty requires Jordan's responsibility for taking security actions against anti-Israeli organizations, parties, or movements which work in the Jordanian territories. It may be understood from Article 4/5b (without prejudice to the freedom of opinion or the freedom of organization) that it provides Jordan with a manoeuvre margin that justifies Jordan's right not to increase its actions against the opposition, which might result in political, social, and internal security imbalance. Item 4/3/a clearly gives Jordan a security benefit, since it confirms Israel's commitment not to threaten Jordan with conventional or non-conventional weapons.

Israel will benefit from economic part of the treaty through Jordan's strategic position in the Middle East as a transit area. This benefit will reduce transport costs of Israeli products and provide the speed element. It will also provide relatively cheap products by putting the producer and buyer in direct contact. Israel might try to indude the Jordanian idusrtialists to relinquish their competitive or similar products by ecouraging them to become agents for promoting Israeli products on the Jordanian market to the markets of the neighbouring Arab countries.

Although the plan of the Israeli right-wing based on the

sovereignty over the regions of Al-Baqoura at the intersection of the river beds of the Jordan and Yarmouk Rivers, which was occupied by Israel in 1950 (830,000 sq.m.)- though Israelis have kept the ownership rights - and Wadi Araba which was occupied during the period of 1968-1970 (340,000 sq.m) except for the region of Al-Ghamr (south of the Dead Sea) in which Israelis kept the users rights. During the demarcation of borders some regions were exchanged. Article 3 of the treaty marked off the international borders, between Jordan and Israel in accordance with the maps of the British mandate (the Emirate of Eest Jordan) as permanent, safe, and internationally recognized borders. The Article excluded two border regions. Item 3/8 and Annex 1/b stated that the region of Al - Baquora/ Naharim (in the north basin and at the intersection of Jordan and Yarmouk Rivers) is under the Jordanian sovereignty with ownership rights; Israeli uniformed police are allowed in; Israeli residents are subject to the Israeli laws; the region is not subject to the Jordanian immigration and custom laws regarding the Israelis and their visitors and workers.These rights were granted for 25 years to be renewed automatically.The other border region is Al-Gamar/Tsufer where the Israelis have users rights, in which the Israelis kept the same rights of Al-Baqura for 25 renewable years.

national responsibility. It brought the cause out of the international interest and destroyed the program of the P.L.O. and the Intifada (uprising). It divested the international resolutions of their positiveness toward the cause. It identified the limit of the final solution to the Palestinian cause, which is the development of the self-rule situation that is federally linked to another state. However the agreement was the first recognition by an Israeli government of the political rights of the Palestinian people and the P.L.O. It also paved the way for more interaction among the Palestinians to build the palestinian state.

The Jordanian-Israeli Track

In the introduction of the treaty that they signed on October 26, 1994, the Jordanian and Israeli sides declared the end of the state of enmity (hostility) between them in accordance with the Washington declaration signed on July 25, 1994. The term "the end of the state of enmity (hostility) is broader than usual when mentioned

in such treaties, since it is not limited to military aspects. Rather, in involves other aspects; such as the psychological, informational, and cultural aspects, in other words, all the civilizational aspects of the conflict, in addition to the military aspect. In light of this treaty, Jordan has regained official

resolutions emphasized the right of refugees and displaced to return, the agreement depended only on Resolution 242 concerning the displaced only. The agreement mentioned the subject in terms of "admission" and not "return", meaning that the rights of citizenship and ownership might be diminished. There is no doubt that the international resolutions gave more rights to those segments than the self-rule agreement did.

Moreover, the agreement didn't consider the Palestinian need for water, which is the mainstay of agriculture, industry and the expansion of the population. Therefore the agreement failed to put the cornerstones of the development infrastructure and the demographic diffusion, for it did not deal with the Palestinian right of water adequately.

Hence, the agreement is regard as the first step in implementing the Israeli canton project through the re-deployment of Israeli troops in strategic security areas surrounding the Palestinian areas. It also emphasizes functional sharing with the occupation and deprives the Palestinians of geographic contact by creating palestinian areas subject to long-term military siege. Besides these factors, it left out the Arab and international dimensions of the cause, freeing the international community from its responsibility and the Arabs from their

meantime, it did not consider the Palestinian security, except for one aspect that has to do with the Israel theory stating that the Palestinian opposition poses security dangers to the palestinians. The agreement also left the external security, which is a matter of sovereignty, to Israel (Article 8 of the Declaration of principles). The internal security matters were divided between the Israelis and the Palestinians. The Israeli military is responsible for the security of Israeli soldiers and civilians in and outside the autonomous ares; whereas. the palestinian police are responsible for the security of the palestinian and their disagreement in the autonomous areas, excluding Jerusalem (according to Articles 8 and 13 of the Declaration of principles and the meetings, minutes - second appendix). The two parties join in keeping peace areas where Israelis and palestinians live together, like Hebron, in which joint military patrols take control.

As for the 1948 refugees, they were not mentioned excepts their problem as a whole. The displaced people since 1967 were mentioned twice: first, when apologizing for not allowing them to participate in the elections due to technical reasons; and, secondly, when mentioning the admission of some of them into the autonomous areas through the joint Egyptian-Jordanian-Palestinian-Israeli committee. Although U.N

ing the "wanted". Instead it emphasizes the right of the Israeli soldiers and civilians to use the main roads freely under the self-rule (According to the meetings proceedings-second appendix).

The agreement also stressed the delay of discussing the settlement issue to the final negotiations. However, statistics indicate that the number of settlers has increased, the existing settlements have expanded, and official actions have been taken to expand the settlement in Jerusalem and other areas. Settlements are moving toward being part of the settling through its total legal and administrative connection to Israel. Of course, this part needs safe passages, meaning that the palestinian areas will be no more than isolated cantons surrounded by settlements. Moreover, there are serious Zionist trends, especially in the Likud party, toward applying a conton system on the Palestinian residential areas of the West Bank. It seems that the Israeli government is working on intensifying the building of settlements before the final negotiations to create a new reality that the Palestinian leadership will find hard to ask for its removal.

The study also notices that the agreement dealt with various aspects concerning the security of Israel, its army, and its citizens, whether in or outside the autonomous areas. In the

the study believes that the agreement provides the palestinians with a limited autonomy within "the internal frame of the Hebraic state". This differs from the autonomy enjoyed by a group of people within the international frame and regarded as a way of practicing the right of self-determination. This was enhanced through emphasizing the bilateral committees (according to article 10 of the Declaration of principles and the constant referring to "in accordance to what is agreed upon" in many sections of the agreement). The agreement also took into consideration many changes "made by the occupation" (though they are condemned and illegitimate according to the successive U.N resolutions) such as the settlement, the annexation of Jerusalem, ignoring the right of refugees return since 1948 (according to Article 5 Item 3 of the Declaration of Principles), and accepting the principle of reconsidering the Israeli military laws and orders which include the confiscation of land for military purposes defined by the Israeli security agenda (according to Article 9 Item 2 of the Declaration of principles).

The study also finds that the agreement doesn't speak for a "complete" withdrawal from the West Bank and Gaza Strip and doesn't cancel the rights enjoyed by the military in these regions during the occupation era-like using roads and chas-

have roles in the rapid collapse of the project because of potential changes:

A. Weakness factors in the project: The weak infrastructure upon which the project rests; the possibility of resistance factors that increase on various fronts; and the uncovering of its practical negatives.

B. The possible changes which affect its structure: Such as the winning of the Israeli right-wing with its radical figures, the rapid changes in the international view to crystallize a "new" international order which does not allow the United States to be the only great power by means of competition from a single state or the European Community; or the rapid changes concerning the internal Palestinian situation where Hamas or the opposition in Fateh might win, in addition to the potential change factors in a number of Arab and Islamic countries toward the growing Islamic political influence which opposes the Zionist plan; and the improved political and economic conditions in some Arab and Muslim countries and moving out of the circle of siege and isolation into the circle of activities and effectiveness.

The Palestinian-Israeli Track

With regard to the self-rule agreement (reached in August 1993 and signed in Washington September of the same year),

ture of the conflict, and defusing its explosive elements. Thus, the Israeli direction toward the peace process in nothing but a tactical progam in the Zionist plan which fulfils only the commitments that achieve its interim and long-range ambitions and objectives. This, in turn, poses risks to the peace process in the medium and long ranges.

The indications of instability on the two sides form another important determining factor for the future of peace. Posing other dangers for the future of the peace process in the region are the instability of political conditions in the Arab states either because of the conflict betweem the opposition and regimes or the facing of the results of the Zionist practices in the Arab life; the lack of the right of the palestinian people of self-determination and return via the peace process; the growing of the Zionist hostile expansion education; the increasing of Jewish fundametalism in the Israeli society with the posssession of superior economic and military capabilities in comparison with the Arab weakness: and the growing population in Israel due to mass immigration.

Thus, we can say that there is no future for the current peace project in the long-run, although it might sustain in the short-run due to the existing regional and international conditions. There are also two important aspects that are likely to

stage to achieve their goals. Thus, Israel put forward the idea of a new Middle East to facilitate the joining in alliances with the region states and to play a greater role in the polices of these states. Consequently. it will realize its dreams of normalizing its relations with the Arab countries and being the link between the East and the West.

It is obvious, through research and analyses, that there are basic determining elements for the future of the peace process. Israel's acceptance of the peace process was not part of a strategic program and real motives to live paecfully with its neighbours, Moreover the remainder of instability indicators in the region states is a pressure element that affects the future of the process as a whole.

It is believed that interim circumstances govern Israel's desire to reach a stage of temporal peace with its neighbours, since it is military superior over the Arab states-which are weak and torn particularly because of the second Gulf War. Besides American dominance coincides with the increasing influence of the Zionist lobby on the American foreign affairs policies whether in the Congress or the White House. Furthermore, the compromise conditions accord with the Zionist strategy is that based on expanding the dominance over the Arab economy, people, and land distorting the na-

The Middle East Peace Process

The peace process depends on two negotiation tracks, the bilateral between each Arab party and Israel and the multilateral in which countries outside the region participate along side the concerned countries of the Middle East. The first track aims at resolving the Arab-Israeli conflict, while the second drives at building the new Middle East. The first round of bilateral negotiations began on November 3, 1991 between the delegates of syria, Lebanon, Jordan-Palestine, and the delegate of Israel. The delegates considered the conflict between Israel and the neighbouring countries, the issue of the settlement in the West Bank, a Palestinian autonomy, and Israel's withdrawal from the Golan Heights.

As for the multilateral negotiations, they are considered the cornerstone for creating the idea of the new Middle East, which allows for an Israeli role in shaping the region. This is regarded as an Israeli choice to achieve its objectives in the region. Israel believes that the region is likely to have period of tension and crises between the regimes and the political forces, particularly the Islamic forces which are opposed to these regimes, Israel will probably have to face these forces in the case that they assume responsibility in their countries, Israelis regard it useless to enter into military conflict in this

The Middle East Peace Process And Its Applications on The Palestinian and Jordanian Tracks

Abstract

This study constitutes an essential, concentrated substance for understanding the peace process in the Middle East (initiated in Madrid on october 30, 1991 and sponsored by the United States and the former Soviet Union) with respect to its bases and directions or its results and repercussions. It also presents a general view on the positions of the peace process in the nature of the current conflict in the region. The study contains three basic chapters about the peace process itself concerning its dimensions and objectives, the strategies of the participants, and the features of its future. It also deals with the Palestinian self-rule agreement, analyzing its implications and reflections on the cause as well as the region. Regarding the Jordanian-Israeli treaty, which is the second agreement in the peace process the study discusses its conditions and motives, analyzes its prominent provisions and implications, and concentrates on the size of gains for each party-showing its most important repercussions on the future of Jordan and the region in general.

The Peace Process in the Middle East and it's Application on the Palestinian and Jordanian Tracks

Middle East Studies Centre

Established on March 10/1991

Amman - Jordan

Director General

Jawad El-Hamad

Philosophy and Objectives of MESC

The Middle East Studies Centre is an independent research organization dedicated to researching and analyzing issues facing the Middle East; the Arab-Israeli conflict, political, social, economic, and educational changes and place of the Middle East in the World Order and International Relations. The centre considers special emphasis on a balanced objective and interdiscilinary approach to the issues it covers with the aim of serving the nation's goals in devlеopment and modernization. The MESC is openminded for variety of Ideologies, themes, trends and positions.

Goals:

1- Providing studies and consultations that help in the development and independence of Jordan and Arab world.

2-Enhancing the ability of Arab and Islamic scholars to deal with issues facing the region. MESC works to create cultural and educational atmosphere in support of the nation's interests.

3- Providing accurate and scientific information for researchers.

4- Taking part in the educational, cultural, social and political development of Jordan and the ME in general.

The Centre is performing it's programs through five working Units: Research Unit, Public Relations Unit, Publishing and distrubuting Unit, Conferences and Seminars Unit and Secretary Unit.

MESC

MIDDLE EAST STUDIES CENTRE

The Peace Process in the Middle East and it's Application on the Palestinian and Jordanian Tracks

by

JAWAD EL-HAMAD

Studies 18